ورقة بحث

بقلم لينا الخطيب، تيم إيتون، حايد حايد، ابراهيم حميدي، بسمة قضماني،
كريستوفر فيليبس، نيل كويليام، ولينا سنجاب

برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا | آذار/مارس ٢٠١٧

سياسة الغرب تجاه سوريا: تطبيق الدروس المستفادة

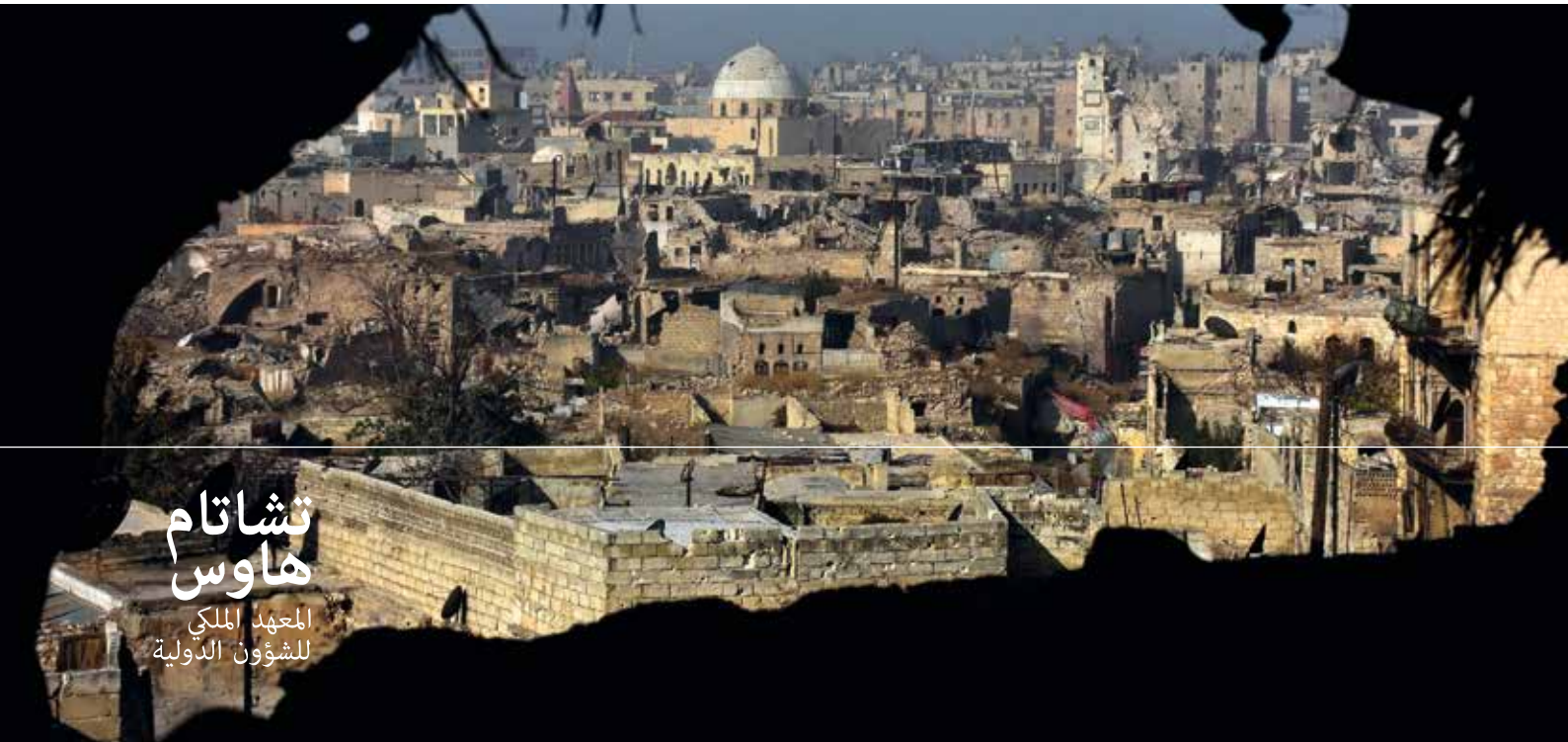

تشاتام هاوس
المعهد الملكي للشؤون الدولية

المحتوى

الملخص ٣

المقدمة ٤

معلمات لسياسة الغرب الفعالة في سوريا ٥

ستة منعطفات في الصراع: العوامل المؤثرة والآثار والانعكاسات على السياسة ٩

المنعطف الأول ٩
من الاحتجاج السلمي إلى الحرب: تردد الغرب والمنافسة الإقليمية

المنعطف الثاني ١٣
خط أوباما الأحمر الذي لم يُطبق

المنعطف الثالث ١٦
دعم الغرب غير الفعال للجماعات المعتدلة ونمو الجماعات المتطرفة

المنعطف الرابع ٢٠
ظهور «داعش» واستراتيجية الغرب للتركيز على «داعش أولًا»

المنعطف الخامس ٢٢
التدخل الروسي: تغيير موازين القوى

المنعطف السادس ٢٤
تهميش الغرب في حلب

الخاتمة ٢٥

نبذة عن المؤلفين ٢٦

الشكر والتقدير ٢٨

الملخص

- بعد مرور ست سنوات على بدء الصراع في سوريا، من المرجّح أنّ «انتصار» أي فريق محدد بات مجرد مصطلح نسبي. إذ يتحلى نظام الرئيس السوري بشار الأسد بالأسبقية العسكرية، إلا أنّه يفتقر إلى القدرة والموارد لإعادة السيطرة على كامل سوريا وتولي حكمها. ومن المرجّح أن تشهد الدولة السورية بعد التوصل إلى تسوية على نخب وقادة حرب جدد يشهرون سلطتهم ونفوذهم في أنحاء البلاد. ومن المرجّح في الوقت عينه للجماعات المتطرفة أن تستمر وتتطور. وتلك ليست الوصفة الأنسب للاستقرار.

- ما من إجابات واضحة لصانعي السياسات في الغرب. والمقاربات قصيرة الأمد التي لا تعير أهميةً لفروق الصراع الدقيقة تفرض مخاطر أكثر مما تقدّم فرصًا. لذا على صانعي السياسات النظر في العراقيل طويلة الأمد التي تقف في وجه إحلال الحكم المستقر والفعال في سوريا والتي تشكل نتيجةً مباشرةً لبروز أفرقاء جدد على أرض المعركة.

- يجدر بصانعي السياسات في الغرب أن يتوخوا الواقعية لدى التصدي لهذه التحديات. إذ عليهم تحديد أهداف استراتيجية تتوافق مع مستوى التزامهم في تحقيقها. إذ منذ العام ٢٠١١ وسياسات الغرب تجاه سوريا تُعاني من الفجوة الواسعة ما بين الأقوال والأفعال وضعف التواصل مع الحلفاء وغياب رؤية واضحة.

- ساهم غياب الرؤية كما الاستراتيجية المتناسقة - أو الإرادة السياسية لتصميمها - من جانب حكومات الغرب في زيادة قوة الجماعات المتطرفة ونفوذها. إلاّ أنّه لا يمكن مواجهة هذه الجماعات بالسبل العسكرية وحدها. ومن دون اتفاق سياسي لإنهاء الصراع، سوف تفشل التدابير التكتيكية التي يتم اتخاذها لمحاربة التطرف في سوريا، تمامًا كما فشلت في أماكن أخرى.

- على صانعي السياسات في الغرب ضمان التوافق ما بين التدابير المطبّقة «من الأعلى إلى الأسفل» و «من الأسفل إلى الأعلى»، حيث لا يمكن تنفيذ أي حل وطني في سوريا بشكل فعال من دون تحليه بدعم المجتمعات المحلية. وحتى يومنا هذا، غضّت المبادرات الغربية الداعمة للشؤون المحلية كالمساعدات الإنسانية وتلك المتعلقة بالحكم المحلي الطرف عن القضايا السياسية إلى حد كبير، في حين ركّزت مبادرات السلام الوطنية على القضايا السياسية إنّما من دون أن تعير القوى المحركة والأطراف المحلية ما يكفي من الاهتمام. يجب على استراتيجية الغرب أن تحقق توازنًا ما بين السياسات الوطنية والأولويات والمشاغل المحلية من أجل حصد دعم الجهات المحلية.

- على قوى الغرب - وبشكل خاص الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وفرنسا - أن تحقق أقصى استفادة من نفوذها المحدود لانتزاع التنازلات من نظام الأسد ومؤيديه الدوليين، علمًا أنّ النفوذ الأكبر الذي يتمتع به الغرب يتخذ طابعًا اقتصاديًا ويتمثل بالعقوبات والشروط المتعلقة بالتجارة وإعادة الإعمار، وقد يثبت ذلك أهمية في تحديد مستقبل ما بعد التسوية في سوريا. أما الأطراف الخارجية الراعية للنظام السوري، أي روسيا وإيران، فهي لا تملك لا المبالغ اللازمة لتمويل جهود إعادة الإعمار واسعة النطاق ولا الرغبة في القيام بذلك أصلًا.

المقدمة

عندما اندلعت الاحتجاجات في سوريا في شباط/مفبراير ٢٠١١، تم اعتبارها محليًا ودوليًا المرحلة التالية من مراحل الربيع العربي. ولكن، بعد ستّ سنوات من الصراع، تغيّرت القصة بشكل كبير. فقد تطور هذا الصراع ليتحول إلى عدة حروب تشمل مجموعة واسعة من الجهات المحلية والخارجية، في حين أن بزوغ تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق وسوريا» («داعش») كما وتزايد نفوذ غيره من العناصر المتطرفة في طيف الجماعات المسلحة في سوريا كلها عوامل أسفرت عن إعادة الغرب النظر إلى الأزمة من منظار مكافحة الإرهاب.

ومع ذلك، فهذا التوصيف محدود كثيرًا بحد ذاته، إذ ان تصاعد الأعمال العدائية في سوريا يتجاوز مسألة الإرهاب. وهذا النهج الذي يركّز على الطابع الأمني لا يسعه أن يأخذ في الحسبان ديناميات الصراع المعقدة، وهو أمرٌ ما برح يطرح التحديات على السياسات الغربية ويعرقل أي احتمالات توصل إلى سلام أو استقرار.

من هنا، تسعى الورقة البحثية هذه إلى إيجاد منظور أوسع نطاقًا. تُقسم الورقة إلى قسمين رئيسيين، حيث تبدأ بعرض دروس مكتسبة من مسار الصراع السوري حتى يومنا هذا على صانعي السياسات الغربيين - وهي دروس أساسية لمكافحة التطرف في سوريا بشكل فعال والحصول على فرص للتوصل إلى تسوية بشكل أوسع. ولا يزعم هذا البحث تقديم مجموعة شاملة أو إلزامية من التوصيات المتعلقة بالسياسات العامة، إنما يسلّط الضوء على المعلمات التي يجدر أن تشكل خط الأساس لتطوير السياسات كي يسعى الغرب إلى صياغة استراتيجية أكثر فعالية. وفي حين أنّ الحكومات غالبًا ما تبرع في استخلاص «الدروس المستفادة»، إلاّ أنّه نادرًا ما تؤثر هذه الأخيرة في السياسات التي تليها. لذا، يجدر اعتبار الدروس المعروضة في هذا البحث نقطة انطلاق لإجراء المزيد من التحاليل ومناقشة السياسات، وهو أمر سيستمر برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تشاتام هاوس في فعله في أعماله المستقبلية حول سوريا.

أما القسم الثاني من الورقة البحثية هذه، فتتطرق بدورها إلى ستة «منعطفات» في الصراع يتم منها استخلاص معلمات السياسات. تمثل هذه النقاط أبرز المستجدات التي أسهمت في تشكيل الموازين العسكرية والسياسية الحالية في سوريا والتي يجدر أخذها في الاعتبار لدى التداول لإعداد السياسات في المستقبل. ولا يكمن هدف هذا القسم في مجرد الغوص في التحليل المنطقي لمقترحات مؤلفي البحث لزيادة فعالية سياسات الغرب في سوريا وتزويدها بسياق وخلفية، بل يقدم تحليلًا مفصلًا لتعقيدات الصراع والقوى المحركة له على مر الوقت وفقًا لما تدعو له الضرورة، مع مراعاة تطور تركيبته و/أو توافقه و/أو تكتيكاته و/أو أولويات الجهات الرئيسية فيه. وإذ كان أحد أبرز أخطاء صانعي السياسات الغربيين حتى اليوم هو إساءة تفسير الأزمة، لا سيما عبر وضع أطر أضيق من اللازم للقضايا، فلا بد من التحلي بوجهة نظر أكثر مرونة ومتعددة الأبعاد. وهو أيضًا أمر بالغ الأهمية إذا ما أردنا معالجة الآثار السلبية الناجمة عن عيب أساسي آخر شابَ السياسات السابقة - ألا وهو عدم تماسك أو اتساق التفاعل مع المعارضة السورية.

الخريطة ١: حالة الصراع، شباط/فبراير ٢٠١٧

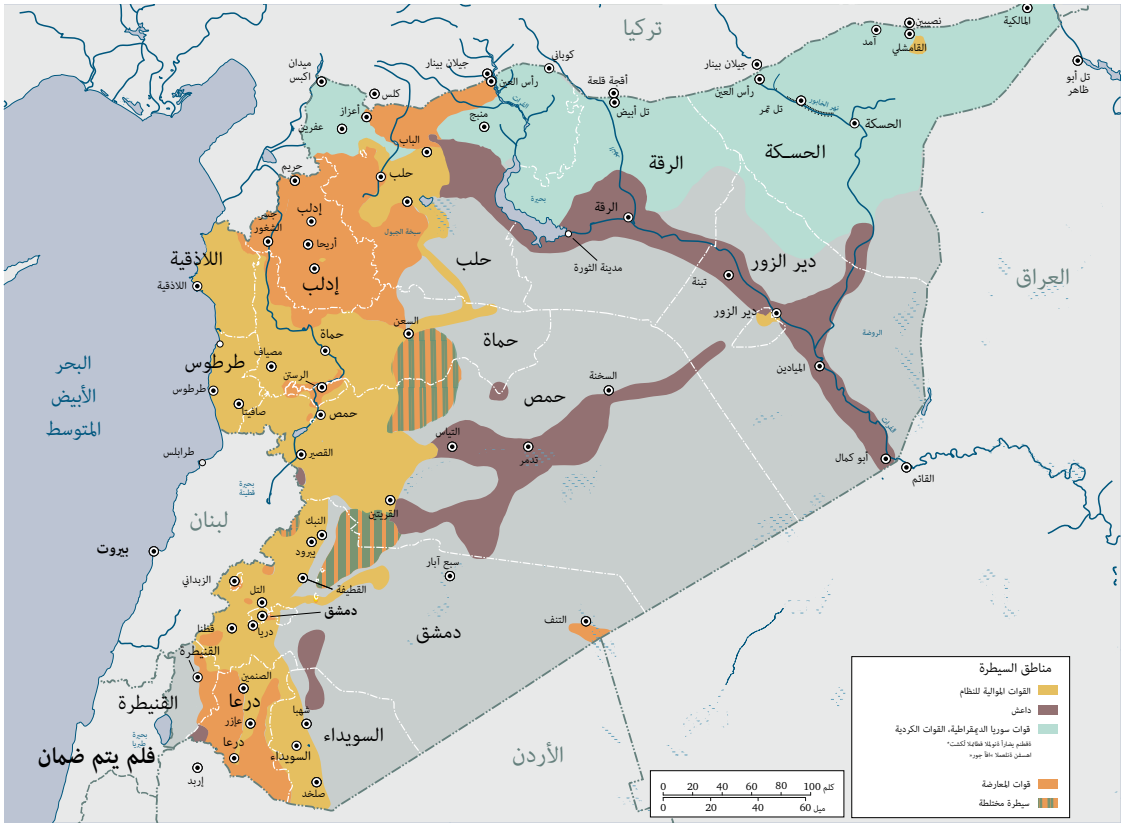

المصدر: تم الحصول على البيانات في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٧. معدّلة من خريطة الأمم المتحدة الأساسية ومن معهد دراسات الحرب Institute for the Study of War (٢٠١٧)، «تقرير الوضع في سوريا: ٢ إلى ١٦ شباط/فبراير Syria Situation Report: February ٢ - ١٦, ٢٠١٧'، ٢٠١٧» http://understandingwar.org/sites/default/files/Feb%2016EDITS%20COT.pdf. لا تعبّر الحدود أو الأسماء المذكورة في هذه الخريطة عن تأييد أو قبول تشاتام هاوس.

معلمات لسياسة الغرب الفعالة في سوريا

تطوّرت الأزمة السورية على مر السنوات الستة الماضية لتصبح صراعًا يرى الكثيرون من صانعي السياسات أنّه يتمحور حول مكافحة الجماعات المتطرفة أمثال تنظيم «داعش» و«جبهة فتح الشام».[1] وقد سمح الربط المتزايد للحرب في سوريا بمكافحة هذه الجماعات للجهات المتنافسة على النفوذ في البلاد - لا سيما الولايات المتحدة وروسيا - بإيجاد قضيةً مشتركة. ومع سعي المجتمع الدولي لوضع حد للنزاع، كانت الحاجة لمواجهة الجماعات المتطرفة إحدى القضايا القليلة المرتبطة بسوريا التي تمكّن مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة أن يصدر قرارًا بشأنها مقبولًا من جميع أعضائه.

تشكّل محاربة الجماعات المتطرفة في سوريا أمرًا هامًا بسبب الخطر الذي تفرضه ليس فقط على استقرار البلاد الآن وعلى المدى الطويل، بل على العالم بأسره. فداعش على وجه الخصوص وسعت نطاق عملها ليشمل تقريباً أي هدف خارج سوريا والعراق يمكن لأعضائها أو المتعاطفين معها تنفيذ أعمال عنف ضده.

وتلخص ورقة البحث هذه المعلمات التي يجب أن تستند إليها مكافحة الجماعات المتطرفة في سوريا. يُذكر أنّ العوامل الكامنة خلف نشوء «داعش» و«جبهة فتح الشام» واستدامتهما تتسم بالتعقيد وتشمل عناصر سياسية واقتصادية واجتماعية. لذا، يجدر بمكافحة الجماعات الإرهابية في سوريا أن تشمل معالجة قضايا أوسع من قدرات هذه الجماعات العسكرية فحسب؛ وإلاّ فستبقى العوامل المعززة لوجود هذه الكيانات قائمة وستنشأ جماعات أخرى مشابهة لها. وبالفعل، لم ينجح تركيز الغرب حتى يومنا على مجابهة «داعش» و«جبهة فتح الشام» بالسبل العسكرية في القضاء على هذه الجماعات، لا بل قوّاها وعززها بطريقة أو بأخرى.

لذا، هناك حاجة ماسة لإضافة جانب سياسي إلى استراتيجية الغرب للتغلب على «داعش» و«جبهة فتح الشام» وغيرها من الجماعات المسلحة. فقد سلّطت أحداث السنوات الستة الأخيرة الضوء على واقع أنّه من دون اتفاق سياسي لإنهاء الصراع في سوريا، لن تكون التدابير التكتيكية لمكافحة التطرّف كافيةً. وعلى ضوء ما سبق ذكره وغيره من الدروس المستفادة من ردود الغرب على الصراع السوري حتى اليوم، يمكن رصد عدد من المعلمات التي يجدر توافرها للخروج بسياسات أكثر فعالية.

وبالأخص، يجدر بنظرة الغرب الجديدة على سوريا أن تعي ما يلي:

يُغذّي الصراع السوري ويتغذى من الصراعات الإقليمية

يغذي الصراع السوري أكثر فأكثر التناحرات الإقليمية وقد أحدث أثرًا ملموسًا في صراعات أخرى في كافة أنحاء منطقة الشرق الأوسط. فقد ازداد سوء الوضع في العراق كنتيجة مباشرة للمستجدات في سوريا، ما سمح لـ «داعش» بتوسيع نطاق نشاطه وطموحه. وفي اليمن، أطلق «داعش اليمن» الناشئ سلسلةً من الهجمات البارزة. وفي الوقت عينه، فرضت الحرب في سوريا خطرًا على استقرار إسرائيل لم يقم سوى بإضافة الحواجز التي تعترض سبيل حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. كما وزادت التوترات بين الحكومة التركية والجماعات الكردية نتيجةً للمحاولات الكردية لإقامة حكم ذاتي في شمال سوريا. كما ويساهم الصراع السوري في الاستقطاب الطائفي والعرقي في المنطقة ويتغذى على إثر زيادة هذا الاستقطاب. وذلك يسلّط الضوء على الحاجة إلى إستراتيجية إقليمية ورؤية طويلتي الأمد لسوريا كما وللسياسات العامة التي تندرج ضمن الحلول الأوسع نطاقًا التي يلتمسها الغرب لحل أزمات أخرى في الشرق الأوسط.

وتكمن الخطوة الأولى في إقرار الغرب بأنّ الشرق الأوسط قد أصبح متعدد الأقطاب. إذ لم تعد بلدان مثل المملكة العربية السعودية ومصر سهلة الانقياد لنفوذ الغرب بقدر ما كانت عليه في العقود الماضية. وتضاءلت على وجه الخصوص قدرة الولايات المتحدة الانفرادية على فرض قوتها في المنطقة. وقد أصبح ذلك واضحًا على مر السنوات الستة الماضية في ظل الصعوبات التي واجهتها مجموعة «أصدقاء سوريا»[2] التي واجه أعضاؤها خلافات صارخة بشأن كيفية تحقيق أهداف المجموعة. وغالبًا ما أسهمت هذه الاختلافات في تعقيد الأزمة السورية بدلًا من المساهمة في حلّها. لذا، لا يمكن تطبيق أي استراتيجية لإنهاء الصراع بالكامل ما لم تأخذ في الحسبان اختلاف قدرات وأهداف الجهات الإقليمية، لا بل تصادمها في أغلب الأحيان.

ستعكس حوكمة ما بعد التسوية في سوريا تجزؤ البلاد والاختلافات بين مؤيدي النظام

لا تجمع حلفاء النظام السوري مصالح موحّدة. إذ تتشارك كل من روسيا وإيران الأهداف عينها في سوريا إلاّ أنّ كل منهما ينتهج مقاربة مختلفة للعمل طويل الأمد في البلاد. حيث أبدت موسكو دعمًا كبيرًا لإبقاء مؤسسات الدولة السورية سالمة طالما أنها لا تزال متوافقة مع المصالح الروسية، في حين تحاول إيران، كما سبق أن فعلت في العراق ولبنان،

[1] حتى منتصف العام ٢٠١٦، كانت تُعرف «جبهة فتح الشام» باسم «جبهة النصرة». تشير أجزاء كثيرة من هذا التقرير إلى الجماعة كما كانت قبل أن تغير اسمها وهي بالتالي تستخدم الاسم القديم. وما يشير إلى مدى انسياب الحالة على أرض الواقع هو أنّ «جبهة فتح الشام» اندمجت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ مع عدد من الجماعات المسلحة الأخرى لتصبح «هيئة تحرير الشام». ولدى كتابة التقرير، لم يكن واضحًا كم ستدوم هذه التسمية الجديدة. خدمة بي بي سي لرصد الإعلام BBC Monitoring (٢٠١٧)، «تحرير الشام: أحدث تجسيم للقاعدة في سوريا» 'Tahrir al-Sham: Al-Qaeda's latest incarnation in Syria'، ١٢ شباط/فبراير 2017، http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-38934206 (آخر دخول في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٧).

[2] تم إنشاء مجموعة «أصدقاء سوريا» على يد الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي في شباط/فبراير ٢٠١٢ بهدف حشد الدعم الدولي لتنفيذ خطة السلام العربية. أقرت المجموعة بالمعارضة السورية في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. تضمن أعضاؤها أكثر من ٦٠ بلدًا وممثلًا من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي وغيرها. ومن أبرز الدول الأعضاء نذكر الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة العربية السعودية وتركيا وقطر والإمارات العربية المتحدة.

أن تضعف مؤسسات الدولة وتدعم مؤسسات موازية لها مثل المليشيات المتنوعة التي تقاتل إلى جانب النظام السوري. ومن المتوقع أن ترفع هذه الجهات الجديدة مطالبها للنظام في المستقبل، حيث من غير المرجح أن ينتهيَ دورها في حال التوصل إلى تسوية سلمية. واجتهدت إيران في الآونة الأخيرة لحصد التأييد الشعبي في سوريا كوسيلة للاحتفاظ بنفوذها في المستقبل بغض النظر عن المشهد السياسي الذي سيسود في نهاية المطاف بعد التوصل إلى تسوية.

وبهذا المعنى، من المرجّح أن يشكّل مصطلح «النصر» معنى نسبيًا. فافتراض أنّ النظام سيستعيد حتمًا السيطرة والحكم على سائر أنحاء البلاد كما كان في السابق افتراض خاطئ بحد ذاته، إذ يفتقر النظام حاليًا إلى القدرة والموارد للقيام بذلك. لم يتحقق انتصار النظام في حلب في نهاية العام ٢٠١٦ سوى بفضل الدعم المتواصل من روسيا وإيران و«حزب الله» وغيره من المليشيات وحتى في ذلك الحين، استغرق هجوم استعادة السيطرة على المدينة ستة أشهر. وقد تم التعاقد في العديد من المناطق التي يسيطر عليها النظام من الباطن مع جهات فاعلة غير حكومية لتقديم خدمات كانت توفرها الدولة في السابق بنفسها. فتتولى مثلًا المليشيات الموالية للحكومة استتباب الأمن في الكثير من المناطق في حين تشكّلت جمعيات خيرية وحركات مجتمع مدني موالية للنظام تلبيةً لاحتياجات السكان المدنيين (وهو تطور يعكس إلى حد كبير قدرة هذه الجمعيات والحركات على تلقي التمويل الإنساني من خلال قنوات دولية).[٣] فليس من المستغرب أن قدرات ومعاملات مؤسسات الدولة السورية قد تدهورت بشدة جراء ست سنوات من الصراع. لذا، من المرجح أن تصبح الدولة السورية بعد التوصل إلى تسوية مجرّد نسخة مفتتة سيبرز فيها نخب وقادة حرب جدد يشهرون سلطتهم ونفوذهم في أنحاء البلاد إلى جانب جهات من النظام الحالي وبالتنافس معها في الوقت عينه. وهذه ليست الوصفة الأنسب للاستقرار.

على الغرب تصميم استراتيجيات لإعادة الإعمار والمصالحة بعد التوصل إلى تسوية تأخذ ديناميات المشهد المتغير في الحسبان. ويجدر به تجنب الاستراتيجيات المبنية على افتراض أنّه يمكن إعادة مؤسسات الدولة تلقائيًا إلى ما كانت عليه قبل العام ٢٠١١. كما ويجب على الغرب ألا يستند باستراتيجياته على افتراض أن روسيا وإيران ستبقيان على توافق كامل على المدى الطويل. وقد تتيح في الواقع الاختلافات ما بين هذين البلدين المجال للبحث في سيناريوهات محتملة للمرحلة الانتقالية السياسية في سوريا.

يجدر بالأهداف الاستراتيجية الغربية أن تكون متسقةً مع مستوى الالتزام بتحقيقها

لدى التصدي لتحديات هذه البيئة السياسية، على الغرب تجنّب تكرار خطئه الذي ما برح يرتكبه حتى الآن والمتمثل في غموضه بشأن المرحلة النهائية في سوريا وعدم التطابق ما بين أقواله وأفعاله. فلم ترتبط مثلًا دعوة الرئيس بشار الأسد إلى التنحي جانبًا بممارسة الضغط الدبلوماسي أو العسكري الكافي، الأمر الذي أضعف مصداقية الغرب وخوّل روسيا أن تقدم نفسها بصفتها الجهة الخارجية الأبرز في سوريا. كما وسمح لجماعات متطرفة بأن تستغل افتقار الغرب إلى التناسق في دعم ادعائها بأنّها القوة التي ستُحدث التغيير السياسي في سوريا. ونتيجةً لذلك، وجدت إدارة الرئيس باراك أوباما الأمريكية نفسها في موقف حرج بحلول العام ٢٠١٤ حيث باتت تهاب سقوط الديكتاتور الذي كانت تعارضه علنًا أكثر مما تهاب هزيمة الثوار الذين كانت تزودهم بالدعم.

بيّنت الجماعات المتطرفة في سوريا عن قدرة هائلة على انتهاز الفرص لتوسيع تواجدها ونطاق نفوذها. ويستوجب التصدي لهذا التوجه تصميم وتطبيق تدابير طويلة الأمد لحل الصراع بحيث تكون فعالةً على أرض الواقع. وعلى الرغم من تخصيص الغرب الأولوية للأعمال العسكرية ضد الجماعات المتطرفة في سوريا، إلاّ أنّه خصص أيضًا مبالغ هائلة على مر السنوات الستة الماضية لدعم المساعدات الإنسانية والمجتمع المدني والحوكمة المحلية والمعارضة السياسية السورية. وفي حين ساهمت هذه الجهود في استمرار خدمات محلية هامة - وأسفرت عن اعتراف معظم البلدان بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية بصفته الممثل الشرعي الوحيد للشعب السوري، إلاّ أنّ آفاقها كانت قصيرة الأجل إلى حدٍّ كبير. بالطبع فإن إقامة حلول طويلة الأمد للصراع يمكنها فقط أن تبدأ بتدابير تخفيفية لتعزيز الاستقرار على المدى القصير. إلاّ أنّه عندما تكون المشاريع المرتبطة بالمجتمع المدني أو الحوكمة أو تقديم المساعدات داخل سوريا تمتد على سنة واحدة بالأكثر أو حتى أقل من ذلك، فذلك يُحدث فراغًا عندما إنتهاء هذه المشاريع. ويمكن للجماعات المتطرفة أن تستغل ذلك عبر عرض نفسها على المجتمعات المحلية بصفتها المزوّد البديل للخدمات أو الأمن أو التمويل. وقد ساهم ذلك في بروز «جبهة فتح الشام» على سبيل المثال سواء في إدلب أو في أماكن أخرى من البلاد. لذا، فمن شأن تصميم مبادرات على أرض الواقع ذات أهداف طويلة الأمد أن يكون بمثابة تدبير وقائي للتخفيف من حدة انتهاز هذه الجماعات لمثل هذه الفرص في المستقبل.

ومن الدروس المستفادة في هذا السياق الحاجة إلى مبادرات طويلة الأمد لدعم هياكل الحكم والتنمية الاقتصادية، حيث كان دعمها حتى الآن متركزًا بمعظمه على المستوى المحلي، كالمجالس المحلية مثلًا. إلاّ أنّ هناك حاجة إضافية إلى السياسات التي تعالج القضايا على المستوى الوطني والتي تتنبأ بالهياكل الأوسع التي ستلزم لضمان استدامة حلول الحوكمة والتنمية الاقتصادية في المستقبل. فإعادة الإعمار مثلًا،[٤] التي يقدر البنك الدولي أنّها ستحتاج إلى ١٨٠ مليار دولار أمريكي من الاستثمارات لمجرد إعادة الناتج المحلي الإجمالي السوري إلى ما كان عليه قبل الصراع،[٥] لن يتاح تطبيقها ما لم يتم ربط سياسات التطبيق بمسألة الهياكل السياسية. ويتيح ذلك للغرب فرصة تقديم الدعم لإعادة الإعمار إنما بشرط استيفاء بعض المتطلبات (في ما يتعلق مثلًا بعودة اللاجئين والنازحين داخليًا إلى مناطقهم أو بلداتهم). ستتطلب عملية إعادة الإعمار انتهاج مقاربة تجمع ما بين التدابير المطبقة من الأعلى إلى الأسفل ومن الأسفل إلى الأعلى من أجل منع القضايا السياسية الأوسع نطاقًا من إحباط جهود دعم الحوكمة والاقتصاد.

[٣] خضور، خ. (٢٠١٦)، الساحل في صراع: الهجرة والطائفية واللامركزية في محافظتي اللاذقية وطرطوس في سوريا *The Coast in Conflict: Migration, Sectarianism, and Decentralization in Syria's Latakia and Tartus Governorates*، برلين: مؤسسة فريدريش ايبرت Friedrich-Ebert-Stiftung، تموز/يوليو ٢٠١٦، http://bit.ly/2l2NX4J (آخر دخول في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٧).

[٤] للاطلاع على مناقشة مفصلة للتحديات التي تواجه إعادة الإعمار بعد التوصل إلى تسوية/بعد الصراع في سوريا، راجع باتر، د. Butter, D. (٢٠١٦) إنقاذ الاقتصاد السوري Salvaging Syria's Economy، ورقة بحث، لندن: المعهد الملكي للشؤون الدولية Royal Institute of International Affairs، آذار/مارس ٢٠١٦، https://www.chathamhouse.org/publication/salvaging-syrias-economy (آخر دخول في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٧).

[٥] ديفيراجان، س. Deverajan, S. وآخرون. (٢٠١٦)، سوريا: إعادة الإعمار من أجل تحقيق السلام Syria: Reconstruction for Peace، المراقب الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى البنك الدولي World Bank MENA Economic Monitor، نيسان/أبريل ٢٠١٦، واشنطن العاصمة: البنك الدولي World Bank، ص. ٤٨، http://documents.worldbank.org/curated/en/777291467993169903/Syria-reconstruction-for-peace.

ويجدر بهذه التدابير أن تكون قائمة على الاعتراف بأنّ الحلول الوطنية في سوريا ستحتاج إلى تأييد أصحاب الشأن المحليين. وقد تبيّن حتى اليوم انعدام التوافق ما بين السياسات المحلية وتلك المستهدِفة للوطن ككل. فقد مالت المبادرات المحلية مثلًا إلى التركيز على قضايا مثل توفير المساعدات الإنسانية فيما غضت الطرف إلى حدّ كبير عن القضايا السياسية. كما وركّزت المبادرات الوطنية من جهة أخرى على القضايا السياسية مثل انتقال السلطة من دون التماس الموافقة المحلية الكافية على تلك المبادرات.

ومن هنا يجدر تمثيل المجالس المحلية والمجتمع المدني في النقاشات التي يقيمها الغرب على مستقبل سوريا. كما على صانعي السياسات في الغرب بذل جهدٍ لتوفير منبر لتلك الأصوات بدلًا من أن تقتصر معلوماتهم وتحاليلهم لسوريا على المغتربين السوريين المقيمين في الخارج.

لم يعد من الممكن تأجيل الإجابة على الأسئلة المتعلقة بالأكراد السوريين لفترة أطول بكثير

على السياسات المتعلقة بسوريا أن تأخذ في الحسبان تنوع شعب هذا البلد كما وسياسة الهوية المحلية في ما يرتبط بالقضايا العرقية والطائفية. وتقع الإجابة على الأسئلة المتعلقة بمستقبل المناطق ذات الأغلبية الكردية في شمال البلاد على رأس قائمة الأولويات. وبدعمٍ من الولايات المتحدة، تبيّن أن مليشيات «وحدات حماية الشعب» ووحدات حماية النساء[٦] التابعة لـ«حزب الاتحاد الديمقراطي» الكردي هي القوات المحلية الاكثر فعالية في محاربة تنظيم «الدولة الإسلامية». فقد ألحقت «وحدات حماية الشعب» الهزيمة الأكبر بقوات تنظيم «الدولة الإسلامية» في مدينة كوباني في العامين ٢٠١٤ و٢٠١٥ وتمكنت منذ ذلك الحين من استحواذ مساحة كبيرة من الأراضي من الجماعة المسلحة. وقد وضعت هذه الأراضي تحت سيطرة منطقة الإدارة الكردية في شمال سوريا، روجافا.

ويُذكر أنّ دعم الولايات المتحدة لـ«وحدات حماية الشعب» يعتمد بالكامل حاليًا على مدى فائدتها في محاربة «داعش». إلاّ أنّ تركيا تعتبر «حزب الاتحاد الديمقراطي» جماعةً إرهابية بسبب ارتباطه بـ«حزب العمال الكردستاني». وبالتالي، فليس لديه سوى أصدقاء مؤقتين ولا يملك أي حلفاء دائمين على مستوى المجتمع الدولي. أما تركيا، فهي ملتزمة بمعارضة الحكم الذاتي الكردي في سوريا، فيما تتوافق حكومة إقليم كردستان في العراق مع المنافس الكردي السوري لـ«حزب الاتحاد الديمقراطي»، ألا وهو «المجلس الوطني الكردي». ويُشار هنا إلى أنّ طبيعة العلاقة ما بين «حزب الاتحاد الديمقراطي» ونظام الأسد متنازع عليها، إذ يبدو أن هذا الأخير متساهل مع «حزب الاتحاد الديمقراطي» إلى حد معين ما دامت أنشطته تخدم مصالح النظام. لكنّ هذه العلاقة أشبه على الأرجح بزواج مصلحة وليست مثالا لقبول النظام بالأهداف الكردية المتمثلة بإحلال اللامركزية السياسية. وغالبًا ما تتصف علاقة «حزب الاتحاد الديمقراطي» بالمعارضة، لا سيما بالجماعات الإسلامية، بالعدائية العلنية.

تلقي المسألة الكردية بظلالها على خطة الهجوم على الرقة، عاصمة خلافة «داعش»، المعلنة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. و يتوقع أن تقود هذا الهجوم قوات سوريا الديمقراطية التي تشمل عددًا من الميليشيات العربية إنما تظل الغلبة فيها لـ«وحدات حماية الشعب». ولدى كتابة هذا التقرير، لم تكن خطط إعادة الاستيلاء على المدينة واضحةً بعد. ويبقى احتمال أن تتمكن تركيا من شن هجومها الخاص على الرقة قائمًا. وبالتالي، ما من إشارات تُذكر لوجود استراتيجية عسكرية أو سياسية للرقة، أو للحكم في المنطقة بعد زوال «داعش» منها. وذلك يوضّح من جديد أنّه لم يتم استخلاص الدروس من التجارب المشابهة في العراق.

وستُحدِث سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة تجاه «حزب الاتحاد الديمقراطي» أثرًا كبيرًا في مستقبل حكم هذا الأخير في شمال سوريا إلاّ أنّ الولايات المتحدة لم تعترف حتى اليوم بأهداف «حزب الاتحاد الديمقراطي» السياسية. وعندما تتم الإطاحة بـ«داعش» في الرقة، هذا إن حصل ذلك، قد يتضاءل الدعم العسكري الأمريكي لقوات سوريا الديمقراطية، وقد يُحدِث مَكمَن نفوذ تركيا الأكبر أثره، الأمر الذي قد يؤدي إلى تفكّك نظام الحكم الذاتي الكردي وإلقاء طموحاته جانبًا. كما لدى إيران أقلية كردية مضطربة أيضًا ستعارض على الأرجح استقلالية الأكراد في سوريا. ومع ذلك سيبقى «حزب الاتحاد الديمقراطي» و«وحدات حماية الشعب» قوةً لا يُستهان بها على الأرض. فلدى «حزب الاتحاد الديمقراطي» أصلًا ما يفوق أربع سنوات من الخبرة في الحكم الذاتي في شمال سوريا وقد أوضح النظام أن المناطق التي يسيطر عليها الثوار (غير الأكراد) في شمال غرب البلاد لا تزال هدفه الرئيسي.

ولذلك هناك حاجة إلى مبادرات تدعم الحوار ما بين مختلف الجماعات الكردية وما بين الأكراد والعرب وما بين «حزب العمال الكردستاني» وتركيا. فمن دون حصول تقارب على هذه الجبهات الثلاث، لن تنجح أي سياسة ترمي إلى حل الصراع في سوريا على المدى الطويل.

لن يكون هناك نهاية واضحة للقتال، وسيستمر النزوح

من المرجح ألا يشهد الصراع السوري أي نهاية واضحة المعالم لفترة طويلة. إذ أنّ إبرام اتفاقية تجمّد الأعمال العدائية لن يؤديَ إلى الانتهاء التلقائي لتدفق اللاجئين، في حين أن التسوية السياسية - في حال اتبعت معلمات مشابهة لمعلمات عملية جنيف الجارية - لن تشمل كامل البلاد. إذ ستستثني على الأرجح «حزب الاتحاد الديمقراطي» وحلفاءه كما و الجماعات التابعة لـ«جبهة فتح الشام» التي تعمل تحت عنوان «هيئة تحرير الشام» وتنظيم «الدولة الإسلامية». وهذا يعني أن الصراع سيستمر في مناطق عدة في البلاد. كما من المرجح أن يستمر نزوح السكان المدنيين لفترة مطوّلة. ومن شأن الانتصار النسبي لبشار الأسد عسكريًا أن يثير تساؤلات حول إمكانية عودة ٦,٣ مليون سوري نازح داخليًا إلى منازلهم وعودة ٤,٩ مليون سوري كانوا قد فروا إلى خارج البلاد.[٧]

[٦] تشير التسمية الأجنبية YPG إلى ما يُترجم بـ «وحدات حماية الشعب». يُذكر أن وحدات حماية النساء هي لواء من ألوية التنظيم مؤلف من نساء لا غير.

[٧] المعلومات دقيقة حتى ٢ شباط/فبراير ٢٠١٧. المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (٢٠١٧)، «الجمهورية العربية السورية» Syrian Arab Republic، http://www.unocha.org/syria (آخر دخول في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٧).

ففي الكثير من الحالات، يواجه اللاجئون كما النازحون داخليًا عراقيل تمنعهم من العودة إلى مناطقهم، وذلك إما لأنهم استثمروا في بناء حياة جديدة لهم في مكان آخر أو لأن منازلهم دُمرت واستولت عليها جماعات أخرى. وقد يدفع الدعم غير الكافي المقدم للاجئين البعض منهم - وبالأخص الشباب الذين يكبرون بلا علم أو آفاق مهنية - إلى الجرم والتطرف أو سيجعلهم على الأقل أكثر عرضة للاستغلال وسوء المعاملة. لذا يجدر بالحلول المطورة لأزمة اللاجئين ألا تقتصر على إعادة التوطين. إنما يجب أن ترتبط إعادة التوطين بشكل أساسي بشروط سياسية والتي يجدر أن ترافق سياسات إعادة الإعمار.

على أي تسوية سياسية أن تأخذ في الحسبان مستقبل الجماعات المسلحة

إنّ دعم الغرب غير الفعال لكتائب «الجيش السوري الحر» على مر السنتين الأخيرتين ساهم في تعزيز الجماعات المتطرفة مثل «جبهة فتح الشام» والتي عرضت نفسها على السكان المحليين بصفتها بديلًا أكثر فعالية وذو موارد أفضل في الكفاح ضد النظام. ويشهد الوضع على أرض الواقع تطورًا باتجاه انقسام الجماعات المسلحة في مناطق الثوار إلى معسكرين - واحد متطرف وآخر معتدل - حيث تسعى «جبهة فتح الشام» إلى اكتساح أو استيعاب الجماعات الأخرى.

يحتاج «الجيش السوري الحر» إلى تمويل الغرب ومساعدته ليكون فعالًا في وجه الجماعات المتطرفة (ولمواجهة النظام أيضاً). ومن شأن هذا الدعم العسكري أن يمنح السكان المحليين حس المشاركة في قضية الأمن، وهو أمر هام لحماية مبادرات الحوكمة مثل المجالس المحلية وبالتالي منع تزايد شكاوى المجتمعات المحلية. بالمقابل حرمان «الجيش السوري الحر» من هذا الدعم سيكون له هاتين النتيجتين المحتملتين: الأولى أن يفسح ذلك المجال أمام «جبهة فتح الشام» لتوسيع تواجدها (ويضعف جهود الغرب في دعم المجالس المحلية والمجتمع المدني)؛ والثانية أن يساعد أيضًا قوات النظام على إعادة السيطرة على المناطق التي يسيطر عليها الثوار، ما سيخفض بالتالي الحوافز التي من شأنها أن تدفع النظام إلى القبول بالتفاوض لتسوية الصراع. وهنا، على الغرب أن يكون واضحًا مع «الجيش السوري الحر» في ما يخص مستوى الدعم العسكري الذي يمكن أن يتوقع تلقيه. فقد أدى في الماضي انعدام الوضوح في نهاية المطاف إلى الإضرار بمصداقية «الجيش السوري الحر» في أوساط السوريين وإعطاء الجماعات المتطرفة ميزةً سواء من الناحية العسكرية أو من ناحية صورة الجماعة. كما على الغرب أن يوضح أيضًا أنّ الهدف من دعمه يكمن في حماية الأراضي من تقدم النظام ومحاربة الجماعات المتطرفة. وبما أنّ هدف «الجيش السوري الحر» يكمن في الإطاحة بالنظام، لا يجدر بالغرب أن يعطيه انطباعًا خاطئًا عن مستوى التزامه بدعم هذا الهدف. إذ يتضح أكثر فأكثر أنّ المعارضة السورية غير قادرة على إلحاق الهزيمة بقوات الرئيس الأسد وحلفائه. لكنّ ذلك لا يعني أنّ الثوار لن يستمروا في القتال. فمن غير المرجح أن تتبدد جماعات الثوار المسلحة. وفيما تتضاءل قدرتها على السيطرة على المراكز الحضرية، قد تتبدل مقاربتها لتتجه نحو تكتيكات التمرّد. ومن المرجح أن يصبح ذلك مصدرًا كبيرًا لعدم الاستقرار.

وأخيرًا، لا يمكن إحلال استقرار طويل الأمد في سوريا من دون التصدي لمسألة المقاتلين الأجانب. وفي حين أنّ الجماعات أمثال «حزب الله» اللبناني قد توقف عملياتها العسكرية داخل سوريا في حال التوصل إلى تسوية سياسية، فقد سبق أن أطلق النظام برنامجًا لمنح الجنسية السورية للمرتزقة الأجانب الذين يحاربون إلى جانبه علمًا أنّ أغلبهم من الشيعة وبعضهم يستقرون في مناطق تمت إزالة جماعات الثوار منها مثل الغوطة الشرقية. وسيكون لهذا الأمر عواقب وخيمة على إعادة توطين اللاجئين وسيزرع بذور التوترات الطائفية والعرقية.

ستة منعطفات في الصراع: العوامل المؤثرة والآثار والانعكاسات على السياسة

تستند معلمات الخروج بسياسات غربية فعالة والتي تم عرضها في القسم السابق إلى ستة مستجدات مصيرية و/أو مراحل طرأت على الصراع السوري. وقد اعتبر مؤلفو التقرير أنّها ليست مجرد عوامل محددة لمسار الحرب فحسب، بل أيضًا نقاط حاسمة لفهم التعقيدات السياسية والأمنية الحالية، وبالتالي الخيارات السياسية المتوفرة الآن أمام حكومات الغرب وغيرها من الجهات لوقف الأعمال العدائية واعادة الاستقرار والبدء ببناء مؤسسات وبنى تحتية بغية التوصل إلى تسوية سياسية مستدامة وتنفيذها.

والمنعطفات الستة - بشكل عام حسب الترتيب الزمني - هي (١) الانتقال الأولي من الاحتجاجات السلمية في العام ٢٠١١ إلى الحرب؛ (٢) رد إدارة أوباما المحدود في العام ٢٠١٣ بشأن تجاوز النظام السوري «الخط الأحمر» المتمثل باستخدام الأسلحة الكيماوية؛ (٣) نمو الجماعات المتطرفة وتدهور فعالية جماعات الثوار الأكثر اعتدالًا؛ (٤) ظهور تنظيم «الدولة الإسلامية» واستراتيجية «داعش أولًا» الغربية نتيجة ذلك؛ (٥) حملة روسيا العسكرية منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥؛ و (٦) إعادة سيطرة نظام الأسد على شرق حلب في أواخر العام ٢٠١٦، ما أوضح تهميش الغرب كجهة مجدية في البلاد.

ويكشف البحث في هذه المنعطفات أوجه قصور كبيرة في الطريقة التي تعاملت بها بلدان الغرب مع الأزمة في سوريا، مع الإشارة إلى أنّ التفكير في السنوات الستة الماضية أمر ضروري للتمكن من تسليط الضوء على الأخطاء واستخدام الدروس المستخلصة منها كخط أساس لصياغة سياسات الغرب تجاه الصراع.

المنعطف الأول

من الاحتجاج السلمي إلى الحرب: تردد الغرب والمنافسة الإقليمية

تمثل المنعطف الأول في الصراع السوري في تحوله إلى ما أمسى يُعرف لاحقًا بالحرب الأهلية. بين اندلاع الاحتجاجات السلمية في شباط/فبراير ٢٠١١ وحتى اللحظة التي أعلنت فيها اللجنة الدولية للصليب الأحمر سوريا دولةً في حالة حرب أهلية، حيث إنقضى ما يقارب ١٨ شهرًا. في خلال هذه الفترة، تحول الحديث الدولي من وصف أحداث سوريا ضمن سياق الربيع العربي والسعي وراء المساءلة والإصلاح إلى إدراج الحالة ضمن فئة مختلفة كليًا من الأزمات - ألا وهي فئة صراع عسكري طال أمده ويخلو من حل سهل.

وفي ظل حالة عدم اليقين بشأن طبيعة الأحداث التي كانت تنكشف في سوريا، تميزت سياسات الغرب في هذه الفترة بفجوة واضحة ما بين الأقوال والأفعال. وعكس تصريح الرئيس أوباما في آب/أغسطس ٢٠١١ بأنّ الوقت قد حان «ليتنحى الأسد جانبًا» رغبة البيت الأبيض في تأييد الطرف الصحيح وسط هذه الاحداث.[٨] وأشارت التقارير إلى أنّ المعلومات التي صدرت عن وكالات الاستخبارات الأمريكية في البيت الأبيض في صيف العام ٢٠١١ أكدت على أنّ أيام الأسد كانت معدودةً. ويبدو أن أوباما كان معتقدًا أنّ رحيل الرئيس السوري أمر محسوم،[٩] على الرغم من أنّ البرقيات الوافدة من ديبلوماسيين أمريكيين وغربيين آخرين متواجدين في دمشق كانت توضح شعورهم بأنّ للنظام قدرة أكبر على الصمود.[١٠]

لم يكن يُقصد بتعليقات أوباما أن تكون إعلاناً عن النوايا لكن تم تأويلها على هذا النحو في سوريا ومن قبل حلفاء إقليميين للولايات المتحدة مثل تركيا والمملكة العربية السعودية وقطر. في الواقع، شجعت تعليقات أوباما هؤلاء الحلفاء في محاولاتهم لدعم الإطاحة بالرئيس الأسد. وكانت تركيا قد بدأت بتوفير الملاذ للجيش السوري الحر في تموز/يوليو ٢٠١١ فيما ساعدت قطر على توفير السلاح لجماعات المعارضة بدءًا من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وعكس كلا البلدين - لا سيما قطر - ثقةً ناشئة من تدخلهما سابقًا في ليبيا. ثم تسارع نمو دعم السعودية وقطر وتركيا للمعارضة السورية منذ بداية العام ٢٠١٢.

وفي الوقت عينه تقريبًا، دفع فرض العقوبات على سوريا من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي (بدءًا من خريف ٢٠١١) النظام للتقرب أكثر من إيران وروسيا. فبات عليه الاعتماد على هذين البلدين للحصول على الدعم المالي. وبلغت العقوبات على بيع النفط ذروتها، حيث كان يتم تصدير ٤٠ بالمئة تقريبًا من نفط سوريا قبل الانتفاضة إلى دول الاتحاد الأوروبي.[١١] وأمل الغرب أن يقنع التهديد بالعقوبات المستهدفة كبار رجال الأعمال بالتخلي عن النظام، لكنّهم لم يتخلوا عنه بأعداد كبيرة. بل حفزت العقوبات عوضًا عن

[٨] نيويورك تايمز *New York Times* (٢٠١١)، «بيان الرئيس أوباما حول سوريا» President Obama's Statement on Syria، ٨١ آب/أغسطس ١١٠٢، http://www.nytimes.com/2011/08/19/world/middleeast/19Obama-Statement-on-Syria.html (آخر دخول في ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٧).

[٩] مازيتي، م.Mazzetti, M. ، وورث، ر.ف. Worth, R. F. وغوردون، م. ر. Gordon, M. R. (٢٠١٣)، «مسار أوباما غير المؤكد وسط إراقة الدماء في سوريا» Obama's Uncertain Path Amid Syria Bloodshed صحيفة نيويورك تايمز *New York Times*، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، http://www.nytimes.com/2013/10/23/world/middleeast/obamas-uncertain-path-amid-syria-bloodshed.html?pagewanted=all (آخر دخول في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧).

[١٠] أرسل السفير البريطاني في سوريا، سايمون كوليس برقيةً إلى لندن في ١٩ تموز/يوليو قائلًا إنّ العقوبات قد تستغرق ١٨ شهرًا لتسفر عن سقوط النظام. ونصح السفير الفرنسي، إريك شوفالييه، باريس قائلًا إنّ الأسد لن يسقط قريبًا ومحذرًا بأنّ الإطاحة به ستكون أصعب مما افترضته الصحافة الفرنسية. أما السفير الأمريكي إلى سوريا، روبرت فورت، فعارض دعوة الأسد للتنحي لأنّه لم يكن معتقدًا أنّه بإمكان الولايات المتحدة أن تحقق هذه النتيجة. راجع فيليبس، سي.Phillips, C. (٢٠١٦)، المعركة من أجل سوريا: التناحر الدولي في الشرق الأوسط الجديد *The Battle for Syria: International Rivalry in the New Middle East*، نيو هايفن: مطبعة جامعة ييل *Yale University Press*، ص. ٨٠ - ٧٩.

[١١] المرجع نفسه، ص. ٨٧.

ذلك بعض أعضاء مجتمع رجال الأعمال على أن يصبحوا أكثر انخراطًا في النظام فيما سعى هذا الأخير لإيجاد طرق للتحايل على العقوبات واستغلالها.[١٢] وعلى الرغم من مواجهة القيود، تمكن النظام من التخلص من الضغوط الدولية فيما ألقى لوم معاناة الشعب السوري على القوى الخارجية المعادية. فقلصت بذلك سياسة الغرب عن غير قصد نفوذه وزادت نفوذ إيران وروسيا على النظام.

كما أساءت تركيا والسعودية وقطر أيضًا فهم النظام. فأعطت شأنها شأن الدول الغربية فرصةً للإصلاح على أمل أن يتوصل الأسد إلى حل وسط مع المتظاهرين. إلاّ أنّ خطاب الأسد الأول الكبير بعد اندلاع الاحتجاجات في آذار/مارس ٢٠١١ أحبط هذه الآمال. ففي حين قدم الرئيس ببعض التنازلات، بما في ذلك منح الجنسية للكثير من الأكراد الذين كان قد رفض منحهم إياها في السابق، ألقى لوم الاحتجاجات على القوى الأجنبية وزعم أن المحتجين «خُدعوا» للتوجه إلى الشارع.[١٣]

ومع تدهور الحالة، عرضت الدول المنحازة للمعارضة ومن أبرزها قطر والمملكة العربية السعودية وتركيا - نفسها على أنّها جهات مُحاوِرة تتحلى بالمعرفة والنفاذ الكافيين للتوصل إلى صفقة ما بين المتحاربين. وعندما لم تتحقق هذه الصفقة، حاولت قطر والسعودية ممارسة الضغوط لإحلال خطتي سلام تحت رعاية جامعة الدول العربية واحدة تلو الأخرى في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ على التوالي. فكان أن دامت المحاولة الأولى مجرد ايام قليلة قبل أن يتم التخلي عنها بعدما استمرت حملة النظام ضد معارضيه دون هوادة. أما المحاولة الثانية، فنصت على انسحاب النظام والثوار من الشارع والإفراج عن السجناء السياسيين وقبول وفود مراقبي سلام دوليين. إلاّ أنّ قطر والسعودية تعاملتا مع الوضع بشكل سطحي، متخليتين عن الخطة بعد أكثر من شهر بقليل على أمل أن يشكل فشلها "ذريعة حرب" في مجلس الأمن الدولي لكي يصدر هذا الأخير إجراءات ضد النظام. فلم ينجح هذا التكتيك. وكانت روسيا قد شعرت بأنّها خُدعت بسبب القرار الذي كان مجلس الأمن الدولي قد أصدره سابقًا (رقم ١٩٧٣) حول ليبيا وكان بالتالي متوقعًا منها أن تستخدم حق الفيتو ضد أي قرار يجيز التدخل في سوريا وعلم النظام ذلك جيدًا. وعلى الرغم من نفور معظم الدول الأعضاء الأخرى في جامعة الدول العربية منه، إلا أنه كان يعلم أنّه بإمكانه الاعتماد على دعم روسيا في مجلس الأمن الدولي. فكان أن اعترضت كل من روسيا والصين على مسودة قرار لمجلس الأمن الدولي في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٢ طالب بامتثال الحكومة السورية لخطط جامعة الدول العربية.[١٤] كما وتم تعيين الأمين العام السابق للأمم المتحدة، كوفي أنان، مبعوثًا خاصًا لجامعة الدول العربية والأمم المتحدة إلى سوريا في وقت لاحق من ذلك الشهر، لكنّه سرعان ما تم خرق وقف إطلاق النار الذي تم توقيعه في نيسان/أبريل.

ومن دون أي رادع خارجي، واصل النظام جهوده لقمع المعارضة باستخدام القوة. وعلى الرغم من العنف الذي مارسه ضد المعارضة، لم تكن الاحتجاجات قد اتخذت طابعًا عسكريًا إلى حد كبير قبل صيف العام ٢٠١١. ووجدت الأغلبية الساحقة من الذين نزلوا إلى الشوارع أنّ الأساليب السلمية التي استخدمها المتظاهرون المصريون مفيدة لهم فكثيراً ما كانت تُسمع هتافات «سلمية، سلمية» في الاحتجاجات المناهضة للحكومة. إلاّ أنّ تصاعد عنف النظام زاد جدًا صعوبة الإبقاء على هذا النهج.

وعندما توضحت معالم اتخاذ المعارضة الطابع العسكري، من المهم الإشارة إلى أنّه من غير الممكن ولم يكن ممكنًا قط التحدث عن «معارضة سورية» بصفتها وحدةً متراصة، كما كان الإقبال على التسلّح عمليةً غير منسقة، الأمر الذي عَكَس واقع أنّ المعارضة كانت حركةً واسعةً وليست قوةً متماسكة سياسية أو عسكرية. لذا لم يكن هناك لحظةً واحدة في الزمن اتخذت فيها المعارضة الطابع العسكري. وكما كان روبن ياسين قصّاب وليلى الشامي قد قالا: «لم يتخذ ثوار سوريا قرارًا جماعيًا رسميًا للتسلّح - بل على العكس؛ اتخذوا مليون قرار فردي تحت الضغط في وقتٍ حرج».[١٥]

ودفعت حملة النظام العنيفة إلى إنشاء عددٍ متنامي من جماعات المعارضة المسلحة. وفي ٩ حزيران/يونيو ٢٠١١، أعلن المقدم حسين هرموش من كتيبة الجيش السوري ١١ انشقاقه إلى جانب ١٢٠ من رجاله لحماية «المتظاهرين المطالبين بالحرية والأمن».[١٦] وقام هرموش بإشارة غامضة إلى «الجيش السوري الحر» بحيث بدا أنّه يستخدم المصطلح كطريقة لمناشدة الجنود إلى الانشقاق من أجل «حماية الشعب والدولة من العصابات الإجرامية التي يقودها بشار الأسد ونظامه». ثم تم ترداد هذا المصطلح عينه من قبل آخرين في سلسلة من الإعلانات عبر موقع «يوتيوب».

وفي تموز/يوليو ٢٠١١، أعلن العقيد رياض الأسعد الذي كان قد انشق عن القوات الجوية السورية عن تشكيل «الجيش السوري الحر» سعيًا إلى إحلال التوافق ما بين مجموعات الثوار المسلحة المنتشرة. فقال الأسعد لصحيفة واشنطن بوست Washington Post: «لا يمكنكم نزع هذا النظام إلا بالقوة وإراقة الدماء» في أيلول/سبتمبر، مضيفًا: «لكنّ خسائرنا لن تكون أسوأ مما نعاني منه الآن في ظل أعمال القتل والتعذيب وإلقاء الجثث».[١٧]

وعلى الرغم من اسم «الجيش السوري الحر» وأقواله، إلاّ أنّه بقي خليطًا من القوات مركزًا في المقام الأول على توفير الأمن المحلي. وفي حالات كثيرة، انضم السكان المحليون للمنشقين لحماية مجتمعاتهم. وكانت تركيبة هذه القوات متنوعة بالتالي وليست مقتصرة على المنشقين عن الجيش. وعلى الرغم من أن معظم الوحدات سرعان ما انحازت إما مع تجمّع هرموش أو مع «الجيش السوري الحر» - علمًا أن الاثنين اندمجا بعدما اعتقلت القوات الحكومية هرموش - فإن قدرة الأسعد على ممارسة القيادة والسيطرة على «الجيش السوري الحر» الموسع حديثًا بقيت محدودة.

---

[١٢] عبود، س. (٢٠١٧)، «اقتصاديات الحرب والسلم في سوريا» The Economics of War and Peace in Syria، مؤسسة القرن The Century Foundation، ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، https://tcf.org/content/report/economics-war-peace-syria/ (آخر دخول في ٥١ شباط/فبراير ٧١٠٢).

[١٣] بي بي سي BBC (٢٠١١)، «الرئيس السوري الأسد يتعهد إلحاق الهزيمة بـ «المؤامرة»، ٣٠ آذار/مارس ٢٠١١، http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-12904156 (آخر دخول في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٧).

[١٤] فيليبس Phillips (٢٠١٦)، المعركة من أجل سوريا، ص. ٩٢.

[١٥] ياسين قصّاب، ر. والشامي، ل. (٢٠١٦) دولة مشتعلة: السوريون في الثورة والحرب Burning Country: Syrians in Revolution and War، لندن: مطبعة بلوتو برس Pluto Press، ص. ٧٩.

[١٦] يوتيوب YouTube (٢٠١١)، «الجندي السوري حسين هرموش يعلن انشقاقه عن الجيش السوري» Syrian Soldier Hussein Harmoush announces split from Army، ١٠ حزيران/يونيو ٢٠١١، https://youtu.be/mLAa9NSC9fo (آخر دخول في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦).

[١٧] سلاي، ل. Sly, L. (٢٠١١)، « احتمال دخول المنشقين عن الجيش المعارض في سوريا في مرحلة جديدة» In Syria, defectors form dissident army in sign uprising may be entering new phase، صحيفة واشنطن بوست Washington Post، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، https://www.washingtonpost.com/world/middle-east/in-syria-defectors-form-dissident-army-in-sign-uprising-may-be-entering-new-phase/2011/09/24/gIQAKef8wK_story.html?utm_term=.70f3012cfc04 (آخر دخول في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦).

لطالما شكل طموح الأسعد بتحويل «الجيش السوري الحر» إلى قوة وطنية ذات قيادة مركزية تحديًا. وترددت الولايات المتحدة وحلفاؤها في تمويل هذا الجيش وواجهت صعوبةً في تحديد الطريقة التي يجب أن تستجيب بها لتطور الحراك السلمي إلى صراع مسلح في مثل هذه البيئة المعقدة جغرافيًا، مفضلةً عوضًا عن ذلك أن تنحاز للمعارضة السياسية وأن تنتظر انهيار النظام.

أما التشكيل الرئيسي للمعارضة السياسية ألا وهو المجلس الوطني السوري، فنشأ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. ومع ذلك، فمنذ البدء، كان المجلس الوطني السوري في منأى عن الأحداث على أرض الواقع. وكان مؤلفًا من «خليط من المنفيين والمثقفين والمعارضين العلمانيين وخلا من أي ممثلين سياسيين فعليين، كما ضم أفراد من جماعة الإخوان المسلمين البعيدين جغرافيًا عن قاعدتهم الطبيعية».[١٨] وركّز المجلس الوطني السوري على كسب الدعم الدولي ومع ذلك، فقد تسبب تفاعله مع المجتمع الدولي بعزل الغرب عن جماعات المعارضة الناشطة على الأرض في الداخل السوري، حيث كانت صلات المجلس الوطني السوري بهذه الجماعات محدودةً. وبعد تشكل المجلس الوطني السوري، راح يدعو في بادئ الأمر لأعمال عصيان مدني بدلًا من العنف. ولكن، بحلول آذار/مارس ٢٠١٢، وفي غياب أي تبدّل في سياسة الغرب وتزايد الأعمال العسكرية على الأرض، كان المجلس الوطني السوري قد تخلى عن سياسة اللاعنف تحت ضغط من المملكة العربية السعودية وقطر.

وقرابة الوقت عينه تقريبًا ومع انبثاق تجمعي الأسعد والهرموش، كانت جماعات مسلحة أخرى قد بدأت تتشكل. فتشكلت حركة «أحرار الشام» في أواخر العام ٢٠١١ ممثلةً مزيجًا من المقاتلين الإسلاميين، بعضهم من جماعات متنوعة كانت قد تشكلت في وقت سابق من ذلك العام. كما تشكلت جماعات إسلامية وسلفية جهادية في العام ٢٠١٢ فيما أعلنت «جبهة النصرة» التي أصبحت فيما بعد «جبهة فتح الشام» تشكيلها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ وبدأت عملياتها بعيد ذلك (لذا يبدو أنّ الجماعات الإسلامية كانت موجودةً منذ بداية مرحلة الصراع المسلح)، كما وكان مقاتلون أجانب يدخلون البلاد.

وبحثت المعارضة المسلحة الناشئة ،ولكن المتباينة، عن دعم خارجي. فأبدت دول الغرب ترددًا في تمويل الجماعات الجديدة، إلاّ أنّ المملكة العربية السعودية وقطر وتركيا أبدوا استعدادًا لفعل ذلك. وسرعان ما تلا ذلك تدفق فوضوي للمال والسلاح من هذه القوى الإقليمية، إلى جانب دعمٍ كبير من جهات مانحة خاصة في الخليج والمغتربين السوريين. وبدلًا من توحيد المعارضة، ساهم ذلك في تفاقم التنافس بين الجماعات المسلحة التي بقي البعض منها منقطع الاتصال بالمعارضة السياسية. ووفقًا لديريك شوليه الذي كان آنذاك مساعد وزير الدفاع الأمريكي لشؤون الأمن الدولي:

> كان لدينا بعض الشركاء الذين ألقوا كل أنواع الموارد في اتجاه الصراع. وانتهى أمر الكثير من تلك الموارد في الأيدي الخاطئة. وكان ذلك يحصل إلى حد كبير من منطلق أن «عدو عدوي هو صديقي» ولم يكن بعض شركائنا يأبه سواء انتهى أمر دعمهم في أيدي «جبهة النصرة» أو جماعات أخرى. لذا أمضينا الكثير من الوقت في محاولة إقناعهم بدعم المعارضة المعتدلة وحشد المجتمع الدولي لتعزيز الجماعات المعتدلة.[١٩]

وفي الوقت عينه، كان النظام يواجه انقسامًا بشأن الطريقة الفضلى لتجاوز هذه العاصفة. فكان قد رأى من جهة كيف فشل نظراؤه في تونس ومصر في استخدام القوة وسقطوا، ما دفع البعض إلى الدعوة إلى التحلي بقبضة من حديد: حيث قال رئيس شعبة المخابرات الجوية السورية اللواء جميل حسن إنّه مؤيد «لنموذج حماة».[٢٠] ومن جهة أخرى، اعتقدت شخصيات بارزة أمثال آصف شوكت، صهر الرئيس الأسد ونائب وزير الدفاع السوري وفاروق الشرع نائب الرئيس أنه سيتعين على النظام التكيف وتقديم التنازلات إذا ما أراد الصمود.

وتنقّل النظام إلى حد ما بين هذين القطبين في رده الأولي على الاحتجاجات، مطلقًا النار على المتظاهرين إنما من دون بلوغ حد استخدام تكتيكات على غرار تلك التي استخدمت في حماة. ولكن، فيما تبلور رد المعارضة المسلحة على استخدام النظام المتزايد للعنف، حلّت دوامة من التصعيد في أواخر العام ٢٠١١. وأسفر مؤتمر عقدته منظمة الأمم المتحدة في جنيف في حزيران/يونيو ٢٠١٢ عن بلاغ حدد شروط المرحلة الانتقالية السياسية في سوريا. غير أنّه لم يتم تطبيق أي من خطواته، وذلك يُعزى إلى حد كبير إلى عدم اهتمام النظام السوري وروسيا بشكل جدي باجتياز مرحلة انتقالية على الرغم من مشاركتهما في محادثات جنيف.

وشكّل تفجير مقر الأمن القومي في دمشق في تموز/يوليو ٢٠١٢ حدثًا محوريًا للنظام. فقد أودى الهجوم بحياة وزير الدفاع داوود راجحة ونائبه آصف شوكت وعدد من كبار المسؤولين في النظام.[٢١] وكان الأمر البارز أن أدى التفجير أيضًا إلى زيادة نفوذ إيران على النظام. ففي أعقاب وفاة شوكت، بات النظام يؤيد رغبة إيران في التدخل مباشرةً في البلاد إلى جانب حليفها الوثيق، «حزب الله».

---

[١٨] مجموعة الأزمات الدولية International Crisis Group (٢٠١٣)، «كل شيء ما عدا السياسة: المعارضة السياسية للدولة السورية»، Anything But Politics: The State of Syria's Political Opposition، تقرير الشرق الأوسط رقم ١٤٦، بروكسل. مجموعة الأزمات الدولية International Crisis Group، https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/eastern-mediterranean/syria/anything-politics-state-syria-s-political-opposition (آخر دخول في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٧).

[١٩] لوند، آ. Lund, A. (٢٠١٦)، «في مقابلة، يستذكر ديريك شوليه عملية صنع القرار في إدارة أوباما حول سوريا» In an interview, Derek Chollet looks back at the Obama administration's decision-making on Syria، مركز كارنيغي للشرق الأوسط Carnegie Middle East Center، ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، http://carnegie-mec.org/diwan/66343?lang=en (آخر دخول في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٧).

[٢٠] معروف، م. (٢٠١٦)، «اللواء جميل حسن: «الغرب يشبه الراعي الذي يربي ذئبا في منزله» General Jamil Hassan: The West resembles a shepherd who raises a wolf in his own home، سبوتنيك Sputnik (بالعربية)، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، http://bit.ly/2fKLNHw (آخر دخول في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦). ترجمة تيم إيتون. في العام ١٩٨٢، أمر الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد بشن حملة عنيفة على انتفاضة كانت قد نشأت في حماة وأجزاء من حلب، فسحقها وأضعف إلى حد كبير جماعة الإخوان المسلمين السورية التي كانت قد أدت دورًا رئيسيًا في الانتفاضة.

[٢١] أعلن لواء الاسلام وهو جماعة إسلامية مسؤوليته، تمامًا كما فعل الجيش السوري الحر. لكنّ مسألة المسؤولية عن الهجوم متنازع عليها وما من سجل موثوق بالأحداث. فقام حساب 2Ehsani مجهول الهوية بدحض هذا الأمر، زاعمًا أنّ مصادر دبلوماسية لم يذكر اسمها أشارت إلى أن المعارضة قد نفذت الهجوم بدعم من المملكة العربية السعودية. راجع غوتمان، ر. Gutman, R. (٢٠١٦)، «كيف نظم الأسد تفجيرات تنظيم القاعدة» How Assad Staged al Qaeda Bombings، دايلي بيست *Daily Beast*، ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، http://www.thedailybeast.com/articles/2016/12/02/how-assad-staged-al-qaeda-bombings.html (آخر دخول في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦)، و Ehsani2 (٢٠١٦)، «هل الأسد منشئ الدولة الإسلامية»؟ هل نسفت إيران آصف شوكت؟ وروايات طويلة أخرى Is Assad the Author of ISIS? Did Iran Blow Up Assef Shawkat? And Other Tall Tales بقلم Ehsani2، التعليق على سوريا، ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، http://www.joshualandis.com/blog/assad-author-isis-iran-blow-assef-sawkat-tall-tales-ehsani2/ (آخر دخول في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦).

شكّل تفجير مقر الأمن القومي في دمشق في تموز/يوليو ٢٠١٢ حدثًا محوريًا للنظام... وضع مقتل آصف شوكت نهايةً لأي حديث داخل النظام عن التوصل إلى تسوية مع المعارضة.

وردًا على خبر التفجير، أخبر وزير الدفاع الأمريكي ليون بانيتا الصحفيين أن سوريا «تخرج سريعًا عن السيطرة».[٢٣] وكانت الولايات المتحدة وحلفاؤها بالكاد قد فعلت القليل لتجنب حصول ذلك. وفي الفترة الحرجة التي سبقت التفجير، كانت الولايات المتحدة قد رجعت خطوةً إلى الوراء، تاركةً المملكة العربية السعودية وقطر تأخذان زمام المبادرة في المساعي الديبلوماسية. وعكس ذلك مفارقة نظرًا إلى أنّ كلا الدولتين كانتا قد سعتا إلى استخدام مبادرة جامعة الدول العربية في العام ٢٠١١ من أجل تعجيل التدخل بقيادة الغرب. ولم يكن أن سعى الغرب إلى قيادة الجهود الدولية إلاّ في صيف ٢٠١٢ بعدما بات جليًا أنّ القوى الإقليمية لن تصل إلى أي مكان ذي جدوى وأنّ عدم امتثال النظام السوري لبنود كوفي أنان الستة قد عطّل العملية الديبلوماسية.[٢٣]

إلاّ أنّ الحذر استمر يرافق السياسات الأمريكية حول سوريا. فرفض أوباما خطة مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية ديفيد بترايوس ووزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون التي تقضي بتسليح الثوار بشكل واسع، مشيرًا إلى أنّ فشل الولايات المتحدة في الماضي في تحقيق أهدافها عبر دعم المقاتلين بالوكالة ومدى خطورة وقوع الأسلحة في أيدي المتطرفين. وفي حين أنّه طُلب من البنتاغون صياغة مجموعة من الخيارات العسكرية، إلاّ أنه بقي غير متحمس بشأن إمكانية إنشاء منطقة لحظر الطيران معتبرًا هذا النهج غير قابل للتطبيق.[٢٤] فركزت لجنة إدارة الرئيس أوباما المكلفة بتطوير سياسة سوريا أكثر على التخطيط لمرحلة ما بعد رحيل الأسد.[٢٥] واستخلص لاحقاً نائب مستشار الأمن القومي بن رودس صاحب النفوذ القوي لدى أوباما:

> علينا أن نتوخى الواقعية بشأن قدرتنا على إملاء الأحداث في سوريا. ففي ظل غياب أي خيارات جيدة، اعتبر الشعب أن تقديم الدعم العسكري للمعارضة هو الحل الوحيد والأمثل المتوفر، ولكن يجب اعتباره تكتيكًا - وليس استراتيجيةً.[٢٦]

وما عكس هذا التردد أن تلقت وكالة الاستخبارات المركزية في تموز/يوليو ٢٠١٢ إذنًا للتدقيق في جماعات «الجيش السوري الحر» لتحديد من ستعيره دعمها. ولكن، بحلول هذا الوقت، كانت سبق أن برزت تصدعات داخل «الجيش السوري الحر».[٢٧]

وفي الشهر عينه، بدأ النظام ينسحب من مناطق كثيرة لتركيز موارده على المراكز الحضرية الرئيسية. وقد مهد ذلك الطريق لصراع طال أمده. فانسحب النظام على نحوٍ لافت من مناطق ذات أغلبية تركية في الشمال - ما عدا مدينتي الحسكة والقامشلي. وفي الشمال، أبرم معاهدة عدم اعتداء مع «حزب الاتحاد الديمقراطي»، تحكم بموجبه ميلشيا الحزب، أي «وحدات حماية الشعب» ، السيطرة على المناطق المحلية. فزاد تعاون «حزب الاتحاد الديمقراطي» مع النظام من حدة خلافه مع المعارضة. وازدادت حدة التوترات مع استمرار المعارضة السورية تمسكها بالأهداف القومية العربية التي استبعدت أفراد «حزب الاتحاد الديمقراطي» وأكراد آخرين كثر.[٢٨]

وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، كانت المعارضة قد شكلت هيئة تمثيلية أوسع نطاقًا، ألا وهي الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية الذي بات يُعتبر من قبل معظم الدول الممثل الشرعي للشعب السوري. ولكن، وعلى الرغم من مشاركة الائتلاف التالية في محادثات السلام التي جرت بوساطة منظمة الأمم المتحدة، إلاّ أنّ إنشاءه وأعماله لم تتمكن من الحث على إحداث تغيير كبير في سياسات الغرب تجاه الصراع السوري.

واستغرق وكالة الاستخبارات المركزية عامًا آخر لإنشاء برنامج «تدريب وتجهيز» للمعارضة، وحتى بحلول ذلك الحين، كان صلاحية البرنامج تقتصر على رعاية مقاتلين ثوار محددين، الأمر الذي عكس الاعتقاد بأنّ تمكين المعارضة بما يكفي لممارسة الضغط على نظام الأسد، من دون تمكينها من الإحاطة به، سيدفع الأطراف المتحاربة إلى طاولة المفاوضات. كما ولم يتجاوز الدعم الأمريكي للجيش السوري الحر الشق العسكري كثيرًا. فعدم الانتباه إلى السلوك أعضاء وقادة الجيش السوري الحر - على سبيل المثال كيفية التعامل مع التمويل والموارد، والتعامل مع المدنيين - سمح لبعض ضباط «الجيش السوري الحر» بالانخراط في أعمال الاستغلال وحكم أمراء الحرب، مما تسبب بشرخٍ بينهم وبين السكان المحليين.

---

[٢٣] مماكفاركوهار، ن. MacFarquhar, N. (٢٠١٢)، «الثوار السوريون يوجهون ضربةً قاتلةً لحلقة الأسد الداخلية» Syrian Rebels Land Deadly Blow to Assad's Inner Circle، نيويورك تايمز New York Times، ٨١ تموز/يوليو ٢٠١٢، http://www.nytimes.com/2012/07/19/world/middleeast/suicide-attack-reported-in-damascus-as-more-generals-flee.html (آخر دخول في ٩٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦).

[٢] قبلت الحكومة السورية بنود كوفي أنان الستة في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٢ لكنّه لم تمتثل قط لشروطها (http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=41646). ويمكن اختصار البنود الستة بما يلي: ١. التعهد بالعمل مع المبعوث في إطار مبادرة سياسية شاملة بقيادة الجانب السوري لمعالجة مخاوف السورين؛ ٢. وقف أعمال العنف؛ ٣. توفير المساعدات الإنسانية في الوقت المناسب إلى المناطق المتضررة بالنزاع؛ ٤. مضاعفة سرعة ونطاق الإفراج عن المعتقلين؛ ٥. حرية الحركة للصحفيين؛ ٦. حرية تكوين الجمعيات للاحتجاج سلميًا. ويمكن مراجعة النص الكامل للنقاط الست على هذا الرابط: http://www.un.org/en/peacekeeping/documents/six_point_proposal.pdf.

[٢٤] انتوس، أ. (٢٠١٣) «داخل نقاش أوباما بشأن سوريا» Inside Obama's Syria Debate، صحيفة «وول ستريت جورنال» Wall Street Journal، ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٣، https://www.wsj.com/articles/SB10001424127887323639604578368930961739030 (آخر دخول في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٧).

[٢٥] المرجع نفسه.

[٢٦] مازيتي وورث وغوردون Mazzetti, Worth and Gordon (٢٠١٣)، «مسار أوباما غير المؤكد وسط إراقة الدماء في سوريا» Obama's Uncertain Path Amid Syria Bloodshed.

[٢٧] ليستر، سي. Lister, C. (٢٠١٦)، «الجيش السوري الحر: جماعة متمردة لا مركزية» The Free SyrianArmy: A Decentralized Insurgent Brand، بحث تحليلي، واشنطن العاصمة: معهد بروكينغزBrookings Institution ، ص. ٧ – ١.

[٢٨] للاطلاع على تحليل لهذه الأحداث، راجع ساري، ج. (٢٠١٦)، «الحكم الذاتي الكردي في سوريا: الصمود والطموح» Kurdish Self-governance in Syria: Survival and Ambition، ورقة بحث، لندن: المعهد الملكي للشؤون الدولية Royal Institute of International Affairs، أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، https://www.chathamhouse.org/publication/kurdish-self-governance-syria-survival-and-ambition (آخر دخول في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٧).

المنعطف الثاني

خط أوباما الأحمر الذي لم يُطبق

إنّ قرار الولايات المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ بإلغاء الضربة العسكرية ضد نظام الأسد على الرغم من أن هذا الأخير تجاوز بشكل واضح خط أوباما الأحمر بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية بمثابة أكثر الأحداث إثارة للجدل في الحرب الأهلية السورية. إذ كان أوباما قد أعلن في العام ٢٠١٢ أن الولايات المتحدة ستعاقب أي استخدام للأسلحة الكيميائية من قبل النظام. ولكن، عندما أفيد بأن النظام أطلق هجومًا كيميائيًا في منطقة الغوطة في دمشق في العام ٢٠١٣، لم تتدخل الولايات المتحدة وقبلت عوضًا عن ذلك بعرضٍ من روسيا لدفع النظام إلى التخلص من أسلحته. وتابعت إدارة أوباما الإصرار على أن الصفقة مع موسكو - التي انطوت على تسليم نظام الأسد ترسانته الكيميائية بشكل سلمي- كانت نتيجة أفضل بحيث أنها ضمنت عدم انتشار هذه الأسلحة وتجنبت التدخل العسكري الذي من شأنه أي يجر الولايات المتحدة إلى المستنقع السوري.

> فشل أوباما في تنفيذ تهديده بالحراك العسكري .... ساهم بزيادة جرأة الأسد وحليفيه الروسي والإيراني في حين تحطمت أي آمال للمعارضة وداعميها الإقليميين بالتدخل الأمريكي.

ومع ذلك، فإن فشل أوباما في متابعة تهديده بالعمل العسكري كان ينظر إليه بشكل مختلف تماما خارج السياق المحلي للولايات المتحدة. فقد ساهم في نهاية المطاف بزيادة جرأة الأسد وحليفيه الروسي والإيراني في حين تحطمت أي آمال للمعارضة وداعميها الإقليميين بالتدخل الأمريكي. كما وجعل استمرار الصراع في ظل هذه الظروف الأرض أكثر خصوبةً لانتشار الجهاديين.

وتضفي التوقعات التي أثارتها الرسائل الأمريكية في هذا السياق المزيد من الوضوح في هذا الشأن. إذ إنّ دعوة أوباما للأسد للتنحي جانبًا في آب/أغسطس ٢٠١١، إضافةً إلى سجل الولايات المتحدة الحافل بالتدخلات في العراق وليبيا، كلها أمور كانت قد تسببت باعتقاد الكثيرين في المعارضة السورية بأن الولايات المتحدة ستتدخل بشكل مباشر في نهاية المطاف. وما عزز هذه الآمال كان أن أخبرت كل من قطر وتركيا والمملكة العربية السعودية حلفاءها السوريين مرات كثيرة أنّ «التدخل قادم».[٢٩] غير أنّ أوباما نفسه كان مشككًا في مثل هذه الخطوة. فكان قد أبدى اعتراضه على مغامرات الرئيس السابق جورج بوش الابن في الشرق الأوسط ثم رأى الفوضى التي اجتاحت ليبيا بعد رحيل الرئيس معمر القذافي - بما في ذلك اغتيال السفير الأمريكي في العام ٢٠١٢ - بعدما كانت الولايات المتحدة قد اقتنعت بالتدخل هناك. ومع ذلك، لم يقم أوباما بشيء يُذكر لتبديد المفاهيم الخاطئة لدى المعارضة السورية وحلفاء الولايات المتحدة في المنطقة. بل اعتمد لهجةً متشددةً ضد الأسد، مفيدًا في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٢ أنّ «الخط الأحمر بالنسبة إلينا هو رؤية تنقّل الأسلحة الكيميائية واستخدامها.»[٣٠] إلّا أنّ هذا التركيز على ترسانة الأسد الكيميائية وهي إحدى أكبر الترسانات في العالم أتى بجزء منه بضغط من اسرائيل التي تخوفت من أن ينقل الأسد أسلحته إلى «حزب الله» - وبجزء آخر من مخاوف أوباما الخاصة من انتشار أسلحة الدمار الشامل في حال انهيار الدولة السورية. ففسر أعداء الأسد داخل البلاد وفي المنطقة تعليقات أوباما على أنّها تبشّر بالتدخل الأمريكي الذي طال انتظاره، وكثفت جهودها تبعًا لذلك لتثبت ذنب النظام في ما يتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية.

منذ بدء الأزمة، راح الأسد يستخدم أسلحة أكثر عنفًا شيئًا فشيئًا، حيث بدا أنه يقيس رد فعل المجتمع الدولي قبل أن ينفذ كل تصعيد. وبحلول نهاية العام ٢٠١٢ وأوائل العام ٢٠١٣، زعمت المعارضة أنّه كان يتم استخدام الأسلحة الكيميائية. فكان رد النظام أن الثوار نفسهم هم الذين يقفون خلف هذه الهجمات وطلب في آذار/مارس ٢٠١٣ من الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، أن يرسل بعثةً إلى سوريا للتحقيق في أحد هذه الادعاءات. غير أنّ كل من بريطانيا وفرنسا وقطر والولايات المتحدة أصرت على أن تقوم هذه العملية، ألا وهي بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في ادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، بالبحث في مزاعم استخدام النظام للهجمات الكيميائية أيضًا. وهذا ما دفع الأسد إلى تأخير وصول البعثة. وبعد ثلاثة أيام فقط من السماح للبعثة بدخول البلاد في نهاية المطاف، في آب/أغسطس، قُتِل ما لا يقل ١٤٠٠ شخص في هجوم كيميائي في منطقة الغوطة في دمشق ومن جديد ألقى النظام اللوم على الثوار، علمًا أنّ الصواريخ التي تم استخدامها لم تكن تعود لقوات المعارضة وأن الغوطة كانت منطقةً يسيطر عليها الثوار أصلًا. وحرصت بعثة الأمم المتحدة لاحقًا على عدم إلقاء اللوم على أيّ من الجانبين، تماشيًا مع واجبها بأن تثبت أنه تم استخدام الأسلحة الكيميائية لا غير، إلاّ أنّ أعداء الأسد ألقوا اللوم فورًا على النظام.[٣١] وقال ديريك شوليه منذ ذلك الحين أن إدارة أوباما كانت متأكدةً من أن الهجوم تم على يد النظام.[٣٢]

ومع ما بدا تجاوزًا «للخط الأحمر» من دون عقاب، بات أوباما يواجه ضغطًا كبيرًا للتصرّف. إذ أراد أن يحافظ على المبدأ الدولي المناهض لاستخدام الأسلحة الكيميائية، وخاصةً بعدما كانت الولايات المتحدة قد حذرت من استخدامه صراحةً. وكما أشار أوباما فيما بعد:

> [كان] تقييمنا للوضع أنّه في حين يمكننا أن نلحق بعض الضرر بالأسد، لا يمكننا بالقصف الصاروخي أن نزيل الأسلحة الكيميائية نفسها، وسأواجه عندئذٍ احتمال أن يصمد الأسد في وجه القصف وأن يزعم أنّه نجح في هزم الولايات المتحدة، وأنّ الولايات المتحدة تصرفت بصورة غير مشروعة من دون تفويض من الأمم المتحدة، الأمر الذي من الممكن أن يقويَه بدلًا من أن يُضعفه.[٣٣]

---

[٢٩] بسمة قضماني، محادثات خاصة مع صانعي السياسات الدولية، ٢٠١٣.

[٣٠] كانات، ك. ب. (٢٠١٥)، حكاية أربعة أشهر آب/أغسطس: سياسة أوباما حول سوريا A Tale of Four Augusts: Obama's Syria Policy، اسطنبول، دار سيتا للنشر SETA Publications، ص. ٩٩.

[٣١] مجلس الامن الدولي (٢٠١٣)، «تقرير بعثة الأمم المتحدة للتحقيق في ادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية حول مزاعم استخدام الأسلحة النووية في منطقة الغوطة في دمشق في ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٣» Report of the United Nations Mission to Investigate Allegations of the Use of Chemical Weapons in the Syrian Arab Republic on the alleged use of chemical weapons in the Ghouta area of Damascus on ٢١ August ٢٠١٣، https://disarmament-library.un.org/UNODA/Library.nsf/780cfafd472b047785257b1000501037/e4d4477c9b67de9085257bf800694bd2/$FILE/A%2067%20997-S%202013%20553.pdf. (آخر دخول في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦).

[٣٢] لوند Lund (٢٠١٦)، «في مقابلة، يستذكر ديريك شوليه عملية صنع القرار في إدارة أوباما حول سوريا» In an interview, Derek Chollet looks back at the Obama administration's decision-making on Syria، (آخر دخول في 2 شباط/فبراير ٢٠١٧).

[٣٣] غولدبرغ، ج. Goldberg, J. (٢٠١٦) «عقيدة أوباما» The Obama Doctrine، ذا أتلانتيك The Atlantic، نيسان/أبريل ٢٠١٦، http://www.theatlantic.com/magazine/archive/2016/04/the-obama-doctrine/471525/ (آخر دخول في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦).

فهاب الرئيس أن يسرّع قصف الأسد انهيار الدولة السورية، فتتكرر الفوضى التي رأيناها في ليبيا، ما من شأنه أن يفيد تنظيم «القاعدة». لم يكن مقتنعًا أنّه بإمكان المعارضة السياسية أو المعارضة المسلحة أن توفر للأسد حلًا بديلًا معتدلًا قابلًا للتنفيذ.[٣٤] كما تخوف من أن يعرقل قصف الأسد الآمال التي أعيد إحياؤها حديثًا بإتمام صفقة نووية مع إيران، حليفة سوريا، التي كانت قد أعادت الولايات المتحدة فتح المحادثات معها حول تقليص برنامجها النووي في شهر آذار/مارس من ذلك العام.[٣٥]

ومع ذلك، تم إعداد الخطط العسكرية والتي يُعتقد أنّها تضمنت حملةً ممتدةً على ٤٨ ساعةً تتضمن ضربات بصواريخ كروز ضد مواقع النظام وأنّه كان من المقرر أن تبدأ في ٢ أيلول/سبتمبر. فتم نشر السفن في شرق البحر المتوسط.[٣٦] غير أنّ أوباما كان لا يزال غير مقتنع. وعندما خسرت الحكومة البريطانية بشكل غير متوقع تصويتًا على مشاركة المملكة المتحدة المرتقبة في الحملة، انتهز أوباما الفرصة للتداول في الموضوع. وفي حين أنّ معظم أطراف إدارته كانوا مؤيدين للضربات، حث رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية مارتن ديمبسي على توخي الحذر شأنه شأن رئيس موظفي البيت الأبيض دنيس ماكدونل. وبعدما ذهب أوباما في نزهة على الأقدام مع هذا الأخير ليلة ٣٠ آب/أغسطس، فاجأ موظفيه بالإعلان عن أنّه سيلتمس تأييد الكونغرس من أجل التحرك العسكري. وبما أنّ مجلس النواب يسيطر عليه الحزب الجمهوري المعرقل، فلم يتم ضمان هذه الموافقة.

كما من المحتمل أنّ أوباما كان يحاول اكتساب الوقت للبحث في خيارات أخرى. حيث أنّ وزير الخارجية جون كيري فتح على الفور تقريبًا قنوات التواصل مع الروس، والتقى أوباما بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين في مجموعة العشرين في ٦ أيلول/سبتمبر. وفي مؤتمر صحفي بعد بضعة أيام، سُئل كيري ما إذا كان هناك أي شيء يمكن للنظام فعله لتجنب القصف. فأجاب كيري أنّه بإمكان الأسد أن يسلّم «كل ما يملك من أسلحة كيميائية للمجتمع الدولي في الأسبوع القادم».[٣٧] وفي غضون أيام، أعلنت موسكو عن خطة للسعي إلى تطبيق هذا الخيار، وبعد مفاوضات بين الولايات المتحدة وروسيا في جنيف، تم الاتفاق على أنّ الأسد سينزع سلاحه تحت إشراف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وأصدرت الأمم المتحدة قرارًا داعمًا لهذه الخطة بالإجماع في ٢٧ أيلول/سبتمبر،[٣٨] وتم بذلك إلغاء الهجوم الأمريكي.

وأشار أوباما لاحقًا في ملاحظة إلى أنه كان فخورًا بقراراته في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣: عبر التصدي لمجتمع صانعي السياسات المتشدد في واشنطن في ما خص نزع الأسلحة الكيميائية والمجازفة بحياة الأمريكيين والتورط في المأزق السوري.[٣٩] وفي لندن، تحدث جون كيري في تشرين الأول/أكتوبر معبّرًا عن أسفه:

> لا يزال الرئيس أوباما يُلام على عدم «فرض الخط الأحمر»، إلاّ أنّه حقق هذا الهدف في الواقع. إذ كان هدفنا منعه من استخدام الأسلحة الكيميائية، وبنزع كل تلك الأسلحة، حصلنا على نتيجة أفضل من التي كنا سنحصل عليها بتوجيه تحذير عسكري له بأنّه يجب عليه [ألا يستخدم تلك الأسلحة].[٤٠]

ومن جانبهم، يؤكد مؤيدو أوباما أن هذه الصفقة أزالت على الأقل شبح انتشار مخزونات الأسلحة الكيميائية على ساحة المعركة السورية المعقدة. غير أنّ منتقديه يردّون بأن الأسد استخدم على الرغم من ذلك الكلور الصناعي الذي لا تحظره منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشكل رسمي وربما غيره من المواد المحظورة المخبأة أيضًا.[٤١]

> في الواقع، لم يقتصر الأمر على إضفاء المجتمع الدولي الشرعية على أعمال الأسد أقله طوال المدة التي احتاجها لنزع سلاحه الكيميائي، بل بدا أيضًا أنه تم تأييد استخدامه لأي أسلحة أخرى غير كيميائية.

وقد أثرت الصفقة الأمريكية مع روسيا تأثيرًا عميقًا في مسار الصراع. ففي حين بدا النظام متشوشًا عشية الضربات المقترحة، حيث راح ينقل القوات ويخلي مقرات الأجهزة الأمنية، فيما فرّ الكثير من المسؤولين وأقربائهم إلى بيروت، بدا بعد إلغاء الضربات أكثر جرأةً. وفي الواقع، لم يقتصر الأمر على إضفاء المجتمع الدولي الشرعية على أعمال الأسد أقله طوال المدة التي احتاجها لنزع سلاحه الكيميائي - وهي عملية كان من المقرر أن تنتهي في منتصف العام ٢٠١٤ - بل بدا أيضًا أنه تم تأييد استخدامه لأي أسلحة أخرى غير كيميائية.

وفي وجه معارضة محبطة بسبب انعدام تحرك الولايات المتحدة، تنعّم النظام بنجاحات كثيرة في ساحة المعركة في أواخر العام ٢٠١٣ وأوائل العام ٢٠١٤. كما بدأ يستفيد عسكريًا من عمليات إعادة تنظيم قواته التي كانت قد جرت تحت إشراف إيران و«حزب الله» في صيف ٢٠١٣.

ويبقى من المجهول ما إذا كان النظام سيبدي استعدادًا أكبر لتقديم التنازلات في مؤتمر جنيف الثاني المدعوم من الامم المتحدة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ لو خضع لضغط أكبر. وعلى هذا النحو، رفض النظام الذي ازدادت ثقته أن يأخذ العملية على محمل الجد، وسرعان ما انهارت المفاوضات. وفي إشارة إلى هذه الثقة، عقد النظام الانتخابات الرئاسية في حزيران/يونيو ٢٠١٤ كما كان مقررًا وفاز الأسد. فرفض خصومه النتائج معتبرينها غير شرعية.

---

[٣٤] المرجع نفسه.

[٣٥] أنجل، ب. Engel, P. (٢٠١٦)، «يُقال إن أوباما رفض فرض الخط الأحمر في سوريا بعدما هددت إيران بالعودة عن الاتفاق النووي»، بيزنس إنسايدر يو كيه Business Insider UK، ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٦، http://uk.businessinsider.com/obama-red-line-syria-iran-2016-8(آخر دخول في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٧).

[٣٦] بيرلي، ن. Burleigh, N. (٢٠١٤)، «أوباما في وجه الصقور المتشددين»، Obama Vs. The Hawks، رولينج ستون Rolling Stone، ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤، http://www.rollingstone.com/politics/news/obama-vs-the-hawks-20140400 (آخر دخول في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٥).

[٣٧] وزارة الخارجية الأمريكية (٢٠١٣)، «تصريحات وزير خارجية المملكة المتحدة وليام هيغ» Remarks with United Kingdom Foreign Secretary Hague، ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، https://2009-2017.state.gov/secretary/remarks/2013/09/213956.htm (آخر دخول في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧).

[٣٨] منظمة الأمم المتحدة (٢٠١٣)، مجلس الأمن يطلب إعداد جدول لتدمير الأسلحة الكيميائية في سوريا، مقرًا بالإجماع القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)» Security Council Requires Scheduled Destruction of Syria's Chemical Weapons, Unanimously Adopting Resolution ٢١١٨، ٧٢ أيلول/تموز ٢٠١٣، http://www.un.org/press/en/2013/sc11135.doc.htm (آخر دخول في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٧).

[٣٩] غولدبرغ Goldberg (٢٠١٦)، «عقيدة أوباما» The Obama Doctrine. كانت القيادة المركزية الأمريكية قد قدّرت في وقت سابق أنه سيلزم ٧٥ ألف جندي أمريكي لدخول سوريا والتأمين على أسلحة سوريا الكيميائية في حال انهيار الدولة. سانجر، د. إ. وشميت، إ. (٢٠١٢)، «البنتاجون يقول إنه قد تدعو الحاجة إلى ٧٥ ألف جندي للاستحواذ على أسلحة سوريا الكيميائية» Pentagon Says 75,000 Troops Might Be Needed to Seize Syria Chemical Arms، صحيفة نيويورك تايمز New York *Times*، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، http://www.nytimes.com/2012/11/16/world/middleeast/pentagon-sees-seizing-syria-chemical-arms-as-vast-task.html (آخر دخول في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٧).

[٤٠] وزارة الخارجية الأمريكية (٢٠١٦)، «تصريحات لمدير تشاتام هاوس روبن نيبليت في خلال حفل توزيع جوائز تشاتام هاوس» Remarks With Chatham House Director Robin Niblett at the Chatham House Prize Ceremony، https://2009-2017.state.gov/secretary/remarks/2016/10/263905.htm (آخر دخول في ١٧كانون الثاني/يناير ٢٠١٧).

[٤١] البيت الأبيض (٢٠١٦)، «بيان المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي نيد برايس حول تقرير الامم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية حول سوريا» Statement by NSC Spokesperson Ned Price on the UN-OPCW Report on Syria، ٢٤ أغسطس/آب ٢٠١٦، https://www.whitehouse.gov/the-press-office/2016/08/24/statement-nsc-spokesperson-ned-price-un-opcw-report-syria (آخر دخول في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧). راجع أيضًا لينش، سي. وكينيز، د. (٢٠١٦)، «الولايات المتحدة وأوروبا تقولان إنه من المحتمل أن يكون الأسد قد احتفظ ببعض الأسلحة الكيميائية» U.S. and Europe Say Assad May Have Kept Some Chemical Weapons، السياسة الخارجية، ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٦، https://foreignpolicy.com/2016/08/23/u-s-and-europe-say-assad-may-have-kept-some-chemical-weapons/، (آخر دخول في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٧).

ولم يخلُ تأثير ذلك في المعارضة من الأهمية. فالقوى المعتدلة التي كانت تقود وتؤيد التعاون مع الولايات المتحدة والتي كانت قد توقعت تدخل هذه الأخيرة العسكري في نهاية المطاف، فقدت قوتها أمام المتطرفين الذين بدا سردهم المنافي للغرب مبررًا. لذا، تبيّن أنّ حادثة «الخط الاحمر» وما تلاها كانت نقطة تحول على الرغم من أنّ آثارها ما زالت محط جدل، حيث يعتبرها منتقدو أوباما اللحظة التي تخلت فيها الولايات المتحدة عن الثوار المعتدلين وشجعت الجهاديين والأسد على حد سواء. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنّ واشنطن لم تكن قد اقترحت سوى ضربةً محدودةً لا تمتد سوى على ٤٨ ساعةً، وليس حملةً عسكريةً كاملةً لتغيير النظام أو حتى إنشاء منطقة حظر طيران. فربّما كانت قوات الأسد ستتأذى، ولكن، لم يكن من ضمانة لأي تدخل إضافي من جانب الولايات المتحدة، ولا أنّ التدخل سيمنع أصلًا أي استخدام إضافي للأسلحة الكيميائية - ومن هنا تفضيل أوباما نزع السلاح سلميًا. ولكن، ربّما يجدر انتقاد أوباما أكثر لعدم تبديده توقعات تدخل الولايات المتحدة في وقت أبكر في الصراع. فاستخدام النبرة المتشددة في مطالبة الأسد بالاستقالة واقتراح وجود «خط أحمر» لا يجدر تجاوزه رفعا توقعات خصوم الأسد سواء في الداخل السوري وعلى الصعيد الدولي والتي لم يكن أوباما ينوي قط أن يلبّيها.

وما يدعو للانتقاد أيضًا هو أنّ عدم تنفيذه أقواله أضعف أي نفوذ محتمل للولايات المتحدة في أي مفاوضات سلام مستقبلية، حيث بات النظام ومؤيدوه الدوليون يعملون من دون أي خوف يُذكر من العقوبات الأمريكية.

المنعطف الثالث

دعم الغرب غير الفعال للجماعات المعتدلة ونمو الجماعات المتطرفة

بعد إخفاق الولايات المتحدة في فرض خطها الأحمر بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية، طغى على دعم الغرب لجماعات «الجيش السوري الحر» دعم القوى الإقليمية للجماعات المسلحة الإسلامية. وحتى قبل ذلك، كانت بعض جماعات «الجيش السوري الحر» قد بدأت تتخذ صورةً أكثر تديّنًا من أجل استقطاب تمويل دول الخليج. وكان بعض المقاتلين قد انشقوا وذهبوا إلى خصوم إسلاميين أفضل تسلّحًا. وسعت الجماعات الجهادية بكل مهارة لاستغلال نقاط ضعف جماعات الثوار من أجل زيادة قوتها ونفوذها ضمن حراك الثوار، مستهدفةً أحيانًا وحدات «الجيش السوري الحر». كان من المفارقات أنّ ذلك زاد اعتماد «الجيش السوري الحر» على الجماعات الجهادية في ساحة المعركة. وما سهّل نمو الجماعات المتطرفة أكثر كان محاولات النظام لصبغ الصراع بطابع ديني إسلامي كما وتحالفات النظام في المعركة مع «حزب الله» وغيره من الميليشيات الشيعية، الأمر الذي عزز السرد الطائفي للجماعات الجهادية.

ولم يقتصر الأمر على مجرد تصوير النظام حملته القمعية كمكافحة للإرهاب الإسلامي. بل سعى بشكل فعلي إلى خلق نبوءة حققت ذاتها حول التطرف لتبرير مزاعمه، عبر إفراجه على سبيل المثال وبشكل خفي عن إسلاميين بارزين. ومن بين أولئك الذين أفرج عنهم من سجن صيدنايا في تموز/يوليو ٢٠١١ كان حسن عبود وزهران علوش اللذين شكّلا في ما بعد حركة «أحرار الشام» وجماعة «جيش الإسلام» على التوالي. وفي الوقت عينه، استفادت محاولات الجماعات الإسلامية لتصوير الصراع على أنّه جزء من النزاع الشيعي السني من المشاركة المباشرة للميليشيات المدعومة من إيران مثل «حزب الله» والميليشيات الشيعية من العراق والمقاتلين الموالين للنظام من مزيجٍ من الدول الأخرى مثل أفغانستان. وسمح ذلك للجماعات الإسلامية السنية أن تستفيد من استخدام الخطاب الطائفي، عبر استغلالها مثلًا خوف الميليشيات الشيعية لتجنيد المقاتلين.[٤٢]

كما لقي التجنيد مساعدةً أيضًا من تحفظ الغرب في دعم المعارضة. إذ كان تجاوب الولايات المتحدة مع الهجوم الكيميائي في الغوطة بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير بالنسبة إلى الكثير من مقاتلي المعارضة السورية، حيث أفقدتهم الأمل بأنّ أي حراك عسكري غربي يُذكر سيحصل قريبًا لوضع حد لفظائع القوات الموالية للنظام وإطاحة الأسد. وخلُص الكثيرون إلى أنّه من الأفضل لهم الانضمام و/أو دعم الجماعات الجهادية أكثر من التأمل في تدخل الغرب الذي لن يتحقق على الأرجح. وكما أخبر أحد المقاتلين في جماعة «حركة حزم» أحد المؤلفين:

> بعد صدور قرار الولايات المتحدة بعدم شن الهجوم على الأسد على الرغم من استخدامه الأسلحة الكيميائية في الغوطة [في ريف دمشق]، بدا من الواضح للسوريين كافة أنّ الغرب لن يتدخل أبدًا ضد الأسد وفي حين أبدى الناس ردود فعل مختلفة، إلاّ أنّهم شعروا كلهم بخيبة الامل. فبدأنا نلاحظ أنّ مقاتلين كثر بدأوا ينضمون إلى جماعات أخرى أمثال [جبهة] «النصرة» التي كانت أقوى وأفضل تنظيمًا. وتكلّمت أنا شخصيًا مع بعض الذين انضموا إلى «النصرة» وأخبروني أنّهم انضموا لها لأنّها تتحلى بقدرة الإطاحة بالأسد.[٤٣]

وبدت الولايات المتحدة مترددةً في بادئ الأمر بشأن تسليح جماعات الثوار، لكنّها أيدت الحلفاء الإقليميين الذين راحوا يوفرون المال والعتاد لهذه الجماعات، وزُعِم أنّ وكالة الاستخبارات المركزية ساعدت في هذا الشأن. وكان تردد واشنطن نابعًا من مخاوف أن ينتهي أمر الأسلحة المتقدمة المخصصة ل«الجيش السوري الحر» في أيدي الجماعات المتطرفة المعادية لمصالح الولايات المتحدة. ومع أنّ الولايات المتحدة قبلت في نهاية المطاف ببرنامج تسليح محدود كان قد أُعِدَ في ربيع ٢٠١٣، إلاّ أنّ الانعدام النسبي لدعمها لجماعات «الجيش السوري الحر» دفع هذا الأخير إلى التماس التمويل من المملكة العربية السعودية وقطر وتركيا. ولكن، وفي حين وافقت هذه القوى الإقليمية على الحاجة إلى الإطاحة بالنظام، إلاّ أنّها اختلفت بشأن الجماعات التي يجب دعمها، حيث سعت لاكتساب النفوذ على النظام الذي سيلي عهد الأسد. وبذلك أدت الانقسامات داخل مجموعة أصدقاء سوريا إلى مفاقمة الانقسامات داخل المعارضة المسلحة. ووصلت معظم الأسلحة المقدمة للجيش السوري الحر من خلال قنوات خارج القيادة العسكرية العليا ل«الجيش السوري الحر»، أي خارج القناة المعترف بها رسميًا من قبل داعمي المعارضة الدوليين. وأوضح انشاء وكالة الاستخبارات المركزية (بالاشتراك مع حلفاء من بينهم المملكة المتحدة وفرنسا والأردن وقطر والمملكة العربية السعودية وتركيا) لغرفة عمليات سرية في تركيا عُرفت بالاختصار التركي MOM لدعم الثوار المعتدلين الاختلافات ما بين الداعمين الخارجيين للمعارضة. «كان بإمكان صبي صغير أن يدخل غرفة الـ MOM ويرصد أي جهة كانت الولايات المتحدة تدعمها، وأي جهة كانت تركيا تؤيدها أو أي طرف أرادت أن تؤيده السعودية»، حسبما أخبر أحد الثوار الذي يستخدم الاسم المستعار «أبو عمر» صحيفة «فايننشال تايمز»، مضيفًا: «أصبحت MOM الواجهة القانونية لتغطية كل الدعم الإضافي الذي كان يقدمه كل من هذه البلدان لتلك الجماعات كل بالخفية عن الآخر.»[٤٤]

> ومنذ هذه اللحظة، راحت توفر كل من المملكة العربية السعودية وقطر وتركيا الدعم بشكل رسمي لجماعات مسلحة مختلفة، بحسب ما رأته من ولاء وتوافق لكل جماعة مع مصالحها.

فعرقلت هذه الأحداث نمو «جيش سوري حر» قوي ودفعت الجماعات إلى البحث عن مصادر بديلة للدعم. وخلافًا للولايات المتحدة التي سعت إلى دعم جماعات «الجيش السوري الحر» التي قدمت أجندة وطنية، بيّنت قطر وتركيا (بدرجات متفاوتة) عن استعدادها لتمويل جماعات إسلامية. وكذلك فعلت المملكة العربية السعودية بعد أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، بعدما استاءت من رد الولايات المتحدة الذي اعتبرته ضعيفًا إزاء استخدام النظام للأسلحة الكيميائية.

---

[٤٢] ياسين كساب والشامي (٢٠١٦)، «دولة مشتعلة» Burning Country، ص. ١٣-١١٢.

[٤٣] مقابلة لحايد حايد عبر «سكايب» مع المقاتل السابق في «حركة حزم»، عمر عكوش، شباط/فبراير ٢٠١٦.

[٤٤] سالومون، إي. Solomon, E. (٢٠١٧)، «صعود وسقوط قائد ثوار مدعوم من الولايات المتحدة في سوريا» The rise and fall of a US-backed rebel commander in Syria، فايننشال تايمز Financial Times، ٩ شباط/فبراير ٢٠١٧، https://www.ft.com/content/791ad3bc-ecfc-11e6-930f-061b01e23655 (آخر دخول في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٧).

ونتيجةً لذلك، وقفت بعض الجماعات الإسلامية بما فيها بعض التي كانت تابعةً سابقًا للقيادة العسكرية العليا «للجيش السوري الحر» جانب «جبهة النصرة» في التنديد بالمعارضة السياسية المدعومة من الغرب، أي الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، بحجة أنّها لم تكن تحدث تغييرًا سياسيًا كما كان متوقعًا وأنّها تتحلى بمصداقية محدودة على أرض الواقع. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، قامت مجموعة أخرى من الميليشيات بالانفصال عن القيادة العسكرية العليا ل«الجيش السوري الحر» لتأسيس تحالف «الجبهة الإسلامية».

ومنذ هذه اللحظة، راحت توفر كل من المملكة العربية السعودية وقطر وتركيا الدعم بشكل رسمي لجماعات مسلحة مختلفة، بحسب ما رأته من ولاء وتوافق لكل جماعة مع مصالحها. فراحت قطر وتركيا تسلّح جماعات مرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين كما وجماعات سلفية. كما وبدأ جامعو التبرعات ورجال الأعمال السلفيون في الخليج يعطون المال لجماعات مختلفة بشرط أن يرفع المتلقون رايات إسلامية ويعتنقون الشعارات الإسلامية.[٤٥] وسرعان ما بدا تأثير هذا الأمر واضحًا، حيث بدأت وحدات كثيرة في «الجيش السوري الحر» تلتمس التمويل عبر إبراز تديّنها من خلال تصريحاتها الإعلامية وعلى صفحاتها على «فيس بوك». حتى أنّه يقال إنّ أحد الألوية في منطقة الغوطة غيّر اسمه من «الشهيد مشعل تمو» (اسم زعيم ليبرالي كردي) إلى «المجاهد أسامة بن لادن».[٤٦]

وانشق الكثير من مقاتلي «الجيش السوري الحر» لينضموا إلى جماعات جهادية تتحلى بتمويل أكثر استقرارًا وتدريبًا وعتادًا أفضل. «عندما لا يمكن للزعيم أن يلبي أدنى احتياجات مقاتليه الحيوية الذين يواجهون خطر الموت كل يوم، ... فيما ينظرون إلى ألوية إسلامية مجهزة جيدًا نظرة إحباط، يتخلون في نهاية المطاف عن زعيمهم وجماعتهم لينضموا إلى وحدات أفضل حظًا والتي لطالما كانت حتى يومنا أكثر جذرية»،[٤٧] حسبما كتب أحد من مؤلفي هذا البحث، بسمة قضماني، وفليكس لوغران اللذين يزعمان أنّ هذه المزايا المادية كانت السر خلف ظاهرة الانشقاق.

كانت الجماعات الجهادية أكثر تنظيمًا وفعاليةً، ووفرت مزايا أفضل لأسر المقاتلين في حال قتلهم أو إصابتهم بإعاقة. ومع أنّه ما من إحصاءات شاملة حول حجم الانشقاقات إلى «جبهة النصرة»، قدّر تشارلز ليستر من خلال مقابلات أجراها مع مصادر مقربة من الجماعة أنّها قبلت في صفوفها أكثر من ثلاثة آلاف سوري من إدلب وجنوب حلب في الفترة الممتدة ما بين شباط/فبراير وحزيران/يونيو ٢٠١٦ وحدها.[٤٨] وفي دراسة أخرى، أشارت المقابلات مع مقاتلين في جماعات إسلامية («جبهة النصرة»، و«أحرار الشام»، وتنظيم «الدولة الإسلامية») إلى أنّ توفير التدريب والدعم كما والدعم لأسر المقاتلين في حال أصابهم أي مكروه كانت من أهم دوافع الانضمام لهذه الجماعات. (راجع الشكل ١ أدناه).

الشكل ١: أسباب عدم الانضمام إلى سائر الجماعات (الإسلاميين)

السؤال: لِمَ انضممت إلى هذه الجماعة بدلًا من «الجيش السوري الحر» أو سائر جماعات الثوار؟ (اختر كل الإجابات التي تنطبق، ٪ الذين اختاروا كل خيار)

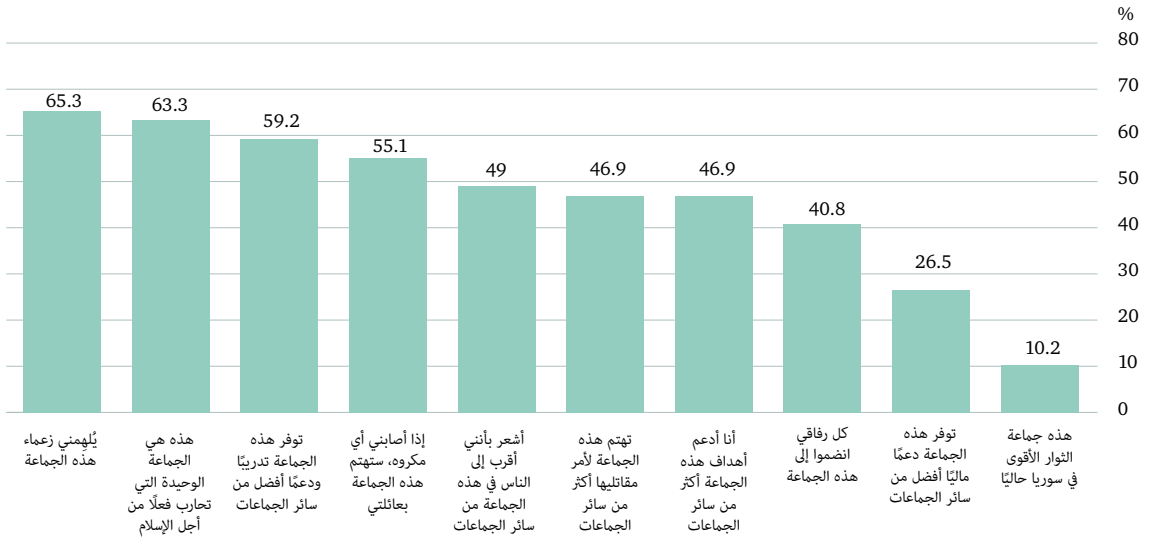

المصدر: ميرونوفا، ف.، ومري، ل.، وويت، س. (٢٠١٤) «مقاتلة أو فرار من الحرب الأهلية؟ أدلة من سوريا التي يهيمن عليها الثوار» Fight or Flight in Civil War? Evidence from Rebel-Controlled Syria، شبكة بحث العلوم الاجتماعية SSRN، https://ssrn.com/abstract=2478682.[٤٩]

[٤٥] مقابلة لحايد حايد عبر «سكايب» مع الناشط المحلي وليد عبيان، أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

[٤٦] ياسين كساب والشامي (٢٠١٦)، «دولة مشتعلة» Burning Country، ص. ١١٢.

[٤٧] قضماني، ب. ولوغران، ف. Legrand, F. (٢٠١٣)، «تمكين المقاومة الديمقراطية في سوريا» Empowering the Democratic Resistance in Syria، مبادرة الإصلاح العربي، أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، http://bit.ly/2iINpDB (آخر دخول في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦).

[٤٨] ليستر، سي Lister, C. (٢٠١٦) «تحديد ملامح جبهة النصرة» Profiling Jabhat al-Nusra، ورقة التحليل رقم ٤٢، تموز/يوليو ٢٠١٦، واشنطن العاصمة: معهد بروكينغز Brookings Institution، تموز/يوليو ٢٠١٦، ص. ٦، http://bit.ly/2jLq6Vy.

[٤٩] ميرونوفا، ف. Mironova, V.، ومري، ل. Mrie, L.، ووِيت، س. Whitt, S. (٢٠١٤) «الإسلاميون في لمحة: لِمَ ينضم مقاتلو سوريا الثوار إلى الجماعات الإسلامية؟ (قد تكون الأسباب أقل ارتباطًا بالتديّن مما تتصور) (The Reasons May Have Less to Do With Religiosity Than You Might Think) Islamists at a Glance: Why Do Syria's Rebel Fighters Join Islamist Groups?، موقع «العنف السياسي في لمحة» Political Violence @ a Glance، ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٤، http://politicalviolenceataglance.org/2014/08/13/islamists-at-a-glance-why-do-syrias-rebel-fighters-join-islamist-groups-the-reasons-may-have-less-to-do-with-religiosity-than-you-might-think/ (آخر دخول في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٧).

نظرًا إلى صلات جماعات «الجيش السوري الحر» بالغرب، كانت تُعتبر هذه الجماعات التهديد الأبرز من قبل كلا الأسد وتنظيم «الدولة الإسلامية» وكان يتم استهدافها تبعًا لذلك. فتجنب النظام وتنظيم «الدولة الإسلامية» محاربة بعضهما البعض للتركيز على هزم «الجيش السوري الحر» من منطلق أن «عدو عدوي هو صديقي». وأخبر كريستوف رويتر وهو محقق صحفي يعمل للصحيفة الألمانية Der Spiegel موقع الأخبار اللبناني NOW في تموز/يوليو ٢٠١٥ أنّ تحاليل ١٥ اشتباكًا بين الثوار وتنظيم «الدولة الإسلامية» ما بين أوائل العام ٢٠١٤ وحزيران/يونيو ٢٠١٥ بيّنت أن القوات الجوية السورية كانت قد قصفت الثوار حصرًا. فخَلُصَ إلى أنّ:

> عندما أخرج الثوار «داعش» من مدينة الباب، قصف النظام الباب بعد ١٢ ساعةً فسهّل على «داعش» العودة. وبالتالي، يمكن القول إنّ «داعش» اقترضت قوات النظام الجوية وذلك كان الدليل الأوضح على أنّهما ربما يساعدان الواحد الآخر.[٥٠]

وتساعد مثل هذه المستجدات على شرح سبب تفوق التحالفات التي تهيمن عليها الراديكالية على جماعات «الجيش السوري الحر» على أرض المعركة، وبالأخص لدى سيطرة «جيش الفتح» على محافظة إدلب في أيار/مايو ٢٠١٥. واشتكى الكثير من الضباط العسكريين رفيعي المستوى الذين كانوا قد انشقوا عن النظام أنه يتم تهميشهم من قبل الغرب. وهذا التراجع في قدرة جماعات «الجيش السوري الحر» العسكرية الذي يُعزى إلى حد كبير إلى عدم كفاية وفعالية الدعم الدولي والضغط الذي أضافه التدخل الروسي تناقض مع الدعم الأكثر فعالية الذي تلقته الجماعات الجهادية مثل «جبهة النصرة» و«داعش». فدفع ذلك بعض جماعات الثوار إلى بدء التعاون مع «جبهة النصرة» إما مباشرةً أو تحت مظلة «جيش الفتح»، لا سيما بعدما أعلنت «جبهة النصرة» عن انفصالها عن «القاعدة» في صيف ٢٠١٦ وغيّرت اسمها إلى «جبهة فتح الشام». وحسبما أخبر زعيم في لواء أمجاد الإسلام أحد المؤلفين:

> منذ أيار/مايو ٢٠١٥، حصل تراجع كبير في المساعدات الأمريكية الفتاكة لجماعات «الجيش السوري الحر» في شمال سوريا... ولم يكن من سبب أو تبرير بديهي لهذا الأمر، بخاصةٍ أنّ جماعات «الجيش السوري الحر» كانت تبلي حسنًا من الناحية العسكرية... وكان لذلك تأثير كبير في قدرتنا على القتال، الأمر الذي ما زلنا ندفع ثمنه.[٥١]

وسمحت هذه المستجدات لـ«جبهة فتح الشام» وغيرها من الجماعات المتطرفة أن تعرض نفسها كحلفاء لا غنى عنهم في القتال ضد الأسد في الوقت الذي استغلت فيه أيضًا نقاط ضعف خصومها في «الجيش السوري الحر». فحاربت «جبهة النصرة» وقضت على الكثير من جماعات «الجيش السوري الحر» المدعومة من الولايات المتحدة، بما فيها «حركة حزم» و«الفرقة ٣٠» و«جبهة ثوار سوريا». وقد زادت حيازة وحدات «الجيش السوري الحر» على أسلحة موفرة من الولايات المتحدة من قيمتها كأهداف، حيث بررت هزيمتها في المعارك مخاوف الولايات المتحدة من أن ينتهي السلاح الموفر للثوار في أيدي المتطرفين.

وما فاقم تحديات «الجيش السوري الحر» كان تدهور علاقاته مع السكان المحليين. فبدأ التربيح وحكم أمراء الحرب وانتشار مزاعم الفساد يتسبب بنفور قواعد دعم بعض وحدات «الجيش السوري الحر»، فيما أصبحت جماعات أخرى منشغلةً بالخلافات الداخلية بشأن الإطاحة بالنظام. ساعد ذلك الجهاديين فاكتسبت «جبهة النصرة» احترامًا في أوساط سائر الجهاديين وغير الجهاديين على حد سواء بسبب انضباطها ومعاملتها العادلة للسكان المحليين وجهودها لمكافحة الفساد والصدق ومهارات القتال، حيث أفاد أبو أحمد، وهو أحد قادة «الجيش السوري الحر» في حلب في أيار/مايو ٢٠١٣ قائلًا إنّ «المقاتلين يفتخرون لانضمامهم إلى النصرة لأنّ ذلك مرادف للسلطة والنفوذ». وأضاف أنّ «مقاتلي النصرة نادرًا ما ينسحبون بسبب نقص الذخيرة أو المقاتلين ولا يتركون هدفهم إلا بعد تحريره».[٥٢] كما أخبر مقاتل من الجماعة الجهادية «لواء أنصار الخليفة» أحد المؤلفين: «عندما ترى أنّ جماعات المعارضة المسلحة تقوم بمناورات سياسية مما تقاتل وأنّ أولويتها تكمن في تأمين الأموال وحماية مكاسبها، تبدو النصرة الخيار الوحيد المتوفر أمام من يريدون القتال في الخطوط الأمامية».[٥٣]

كما وفرت الجماعات الجهادية الخدمات العامة أيضًا في تكتيك لاكتساب دعم المجتمع المحلي وتعزيز تجنيدها للمقاتلين. وكان النظام السوري قد استهدف وعطّل بشكل منهجي محاولات جماعات المعارضة السياسية والمدنية - وبالأخص تلك التي كانت قد تلقت الدعم من الغرب - الرامية إلى إنشاء الحلول الخاصة بها البديلة عن أداء النظام لوظائف الدولة وتوفيره الخدمات الأساسية. فاستمرت شبكات المجالس المحلية ومنظمات المجتمع المحلي بالعمل، إلاّ أنها أُضعِفت بفعل افتقارها للأمن. وفي المقابل، تركت قوات النظام إلى حد كبير الجماعات المتطرفة مثل تنظيم «الدولة الإسلامية» حرةً لبناء وتوسيع منظومات توفير الخدمات العامة لديها.[٥٤] وضاعفت هذه الجماعات تأثير خدماتها عبر اختيار ما تريد تقديمه ومتى ولمن. وغالبًا ما اختارت الخدمات التي تود تقديمها على أساس أكثر ما تدعو الحاجة إليه أكثر محليًا، وبخاصةٍ عندما لم تكن تلك الخدمات متوفرة أو يصعب الحصول عليها. فوفقًا لناشط محلي أُجريَت مقابلة معه من أجل هذا البحث:

> كان «داعش» يحاول دائمًا استغلال الأزمات لكسب المزيد من الدعم. فعندما لم يكن غاز الطهي متوفرًا في الأتارب [بلدة في محافظة حلب]، بدأ «داعش» توفيره بأسعار أرخص. وبالمثل، عندما لم تكن مياه الشرب متوفرة، استخدم «داعش» شاحنة خزان مياه لتزويد الناس بالمياه. فوزعت المياه على أفراده مقابل سعر منخفض. ونتيجةً لذلك، بدأ الناس ينضمون لـ «داعش» لتلقي خدماته ودعمه.[٥٥]

---

[٥٠] غدار ه. (٢٠١٥)، «استراتيجية ترهيب داعش» ISIS's strategy of terror، مقابلةً مع كريستوف رويتر، موقع NOW، ١٤ تموز/يوليو ٢٠١٥، https://now.mmedia.me/lb/en/10questions/565586-isiss-strategy-of-terror، (آخر دخول في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧).

[٥١] مقابلة لحايد حايد عبر «سكايب» مع قائد عسكري في لواء أمجاد الاسلام، شباط/فبراير ٢٠١٧.

[٥٢] محمود، م. وبلاك، آي. (٢٠١٣) «ثوار الجيش السوري الحر ينشقون إلى جماعة جبهة النصرة الإسلامية» Free Syrian Army rebels defect to Islamist group Jabhat al-Nusra، غارديان Guardian، ٨ أيار/مايو ٢٠١٣، https://www.theguardian.com/world/2013/may/08/free-syrian-army-rebels-defect-islamist-group (آخر دخول في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧).

[٥٣] مقابلة لحايد حايد مع أحد المقاتلين الثوار الذي فضّل أن يبقى مجهول الهوية، تموز/يوليو ٢٠١٦.

[٥٤] خضور، خ. (٢٠١٥)، «قبضة نظام الأسد على الدولة السورية» Assad Regime's Hold on The Syrian State، واشنطن العاصمة: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي Carnegie Endowment for International Peace، تموز/يوليو ٢٠١٥، http://carnegieendowment.org/files/syrian_state1.pdf (آخر دخول في ١٦ نوفمبر ٢٠١٦).

[٥٥] مقابلة لحايد حايد عبر «سكايب» مع الناشط المحلي وليد، أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

كما وعندما تنامت أزمة الخبز في حلب في أواخر العام ٢٠١٢، استولت «جبهة النصرة» على مخازن الحبوب ووفرت الوقود والحماية لتفتح المخابز أبوابها من جديد.[٥٦]

وفي حين استمر الغرب في دعم مبادرات الحكم المحلي، ابتلت جهوده بالمشاكل اللوجستية التي نجمت عن انهيار البنية التحتية ومحدودية وصول المنظمات الإنسانية إلى المناطق التي تسيطر عليها قوات المعارضة.

وبالمختصر، ساهم كل من تنافس أنصار المعارضة على النفوذ وغياب استراتيجية واضحة حول ما يمكن تحقيقه في سوريا في إضعاف محاولات جماعات المعارضة في خلق البدائل الكافية لنظام الأسد.[٥٧] وقد أضر عدم التمكن من تحقيق الاتساق في الأوساط العسكرية بالمحاولات المشابهة في الأوساط غير العسكرية. وفي حين استمر الغرب في دعم مبادرات الحكم المحلي، ابتلت جهوده بالمشاكل اللوجستية التي نجمت عن انهيار البنية التحتية ومحدودية وصول المنظمات الإنسانية إلى المناطق التي تسيطر عليها قوات المعارضة. وزاد انعدام التنسيق بين الجهات المانحة حدة المنافسة المحلية على الموارد في بعض الحالات وساهم في نشوء بنى متناحرة. وعندما يُضاف ذلك إلى غياب بيئة عمل آمنة ومحاولات النظام للتعطيل - بما في ذلك الاستمرار في دفع أجور موظفي الدولة الذين امتنعوا عن الانضمام إلى مبادرات الحكم المحلي[٥٨] - يعني ذلك معاناة المناطق التي تسيطر عليها المعارضة لتوفير خدمات جيدة. وبدورها، وفرت بيئة العمل الفوضوية تربةً خصبةً لنمو الفساد وحكم أمراء الحرب.

[٥٦] ماك إيفرس، ك. McEvers, K. (٢٠١٣)، «المقاتلون الجهاديون يكسبون القلوب والعقول عبر التخفيف من وطأة أزمة الخبز» Win Hearts And Minds By Easing Syria's Bread Crisis Fighters Jihadi، الإذاعة الوطنية العامة Public National Radio، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، http://www.npr.org/sections/thesalt/2013/01/18/169516308/as-syrian-rebels-reopen-bakeries-bread-crisis-starts-to-ease (آخر دخول في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧).

[٥٧] يعقوب عويس، ك. (٢٠١٤)، «الكفاح لبناء حل بديل للأسد» Struggling to Build an Alternative to Assad، المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية German Institute for International and Security Affairs، تعليقات مؤسسة العلوم والسياسة ٣٥ SWP Comments ٣٥، تموز/يوليو ٢٠١٤، https://www.swp-berlin.org/en/publication/syria-opposition-government-undermined/ (آخر دخول في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦).

[٥٨] خلف، ر. (٢٠١٥)، «الحوكمة من دون حكومة في سوريا: المجتمع المدني وبناء الدولة في خلال الصراع» Governance without Government in Syria: Civil Society and State Building during Conflict، الدراسات السورية Syria Studies، العدد ٧ ص. ٥٩، https://ojs.st-andrews.ac.uk/index.php/syria/article/view/1176.

المنعطف الرابع

ظهور «داعش» واستراتيجية الغرب للتركيز على «داعش أولًا»

ساهم غياب استراتيجية شاملة من جانب الغرب وحلفائه الإقليميين لإنهاء الصراع في سوريا في بروز الجماعات المتطرفة أمثال تنظيم «الدولة الإسلامية» («داعش»). وفيما باءت محادثات السلام بوساطة منظمة الأمم المتحدة في جنيف التي كررت فيها السلطات السورية رفضها لمناقشة فكرة حكومة انتقالية بالفشل، فشلت أيضًا في وضع حد للصراع، وفيما بقيت تلو ذلك المظالم التي كان يقوم عليها الصراع من دون حل، وجد المتطرفون ومؤيدوهم الخارجيون تربةً خصبةً في سوريا لتوسيع نطاق أنشطتهم. وساهم ذلك في إنشاء تنظيم «الدولة الإسلامية» في نيسان/أبريل ٢٠١٣ وإعلانه في حزيران/يونيو ٢٠١٤ عن تشكيل «خلافة». وسرعان ما أصبح إلحاق الهزيمة بـ«داعش» أولويةً في العراق وسوريا بالنسبة إلى القوى الغربية، حيث اعتُبِر التنظيم التهديد الأمني الابرز في المنطقة ولاحقًا في العالم أجمع. فدفع ذلك بالغرب إلى اعتبار عملية السلام أقل أهمية من سياسة «داعش أولًا» التي بدت حتميةً.

تعود جذور «داعش» إلى تنظيم «القاعدة في العراق» ليصبح فيما بعد يُعرف بتنظيم «الدولة الإسلامية في العراق» ومن ثم يصل إلى سوريا بعد العام ٢٠١١ كجزء من تنظيم «القاعدة»، قبل أن ينفصل عنه ويصبح جماعةً مستقلةً في ٢٠١٣. وفي سوريا، استفادت الجماعة من محاولات نظام الأسد لصبغ الصراع بطابع ديني إسلامي. فأثبت «داعش» أنّه أداة مفيدة للنظام السوري حيث لم يكن هدف «داعش» الأساسي الجيش السوري بل «الجيش السوري الحر» وغيره من جماعات الثوار. فسهل النظام بالتالي توسع «داعش» في سوريا حيثما اعتبر أنّ ذلك سيسفر عن هجمات على الثوار، مثلما عندما تقدم «داعش» نحو تدمر في ربيع ٢٠١٥ من دون أن يواجه أي معارضة من قبل قوات النظام.[٥٩]

وكان لظهور «داعش» مجموعة متنوعة من الانعكاسات على الجهات الخارجية. فقامت روسيا على وجه الخصوص بإرسال جهادييها من الشيشان إلى سوريا في محاولة لتقليل الخطر الذي تفرضه في الداخل الروسي كما ولممارسة الضغط على «الجيش السوري الحر». كما واعتبرت إيران أيضًا «داعش» عدوًا «مفيدًا» حيث تمكنت طهران من عرض تهديد تنظيم «الدولة الإسلامية» على المقامات الشيعية في سوريا كمبرر للتدخل الإيراني في البلاد. وفي الطرف الآخر من الطيف الجيوسياسي، غضت تركيا النظر عن عبور المقاتلين الأجانب أراضيها للانضمام إلى «داعش» في سوريا لأنّها اعتبرت أن الجهاد سيوفر طريقة سريعة للإطاحة بالرئيس الأسد. وفي هذه الأثناء، راحت الجهات المانحة الخاصة في دول الخليج تسرّب الأموال لـ«داعش» على الأساس عينه، الأمر الذي زاد من قدرة التنظيم على استمالة السكان المحليين من خلال تقديم الخدمات والنقد لهم.[٦٠]

ومع تقدم «داعش» إلى مدينة الموصل العراقية في أيار/مايو ٢٠١٤ وقطعه رأس رهينتين أمريكيتين، دفع الغرب إلى اعتماد سرد مكافحة الإرهاب في الصراع السوري. وبفعله ذلك، وفّقت القوى الغربية عن غير قصد سردها مع سرد النظام. ومع فشل الجولة الثانية من محادثات السلام في جنيف في ٢٠١٤، بات يُنظر أكثر فأكثر إلى الصراع السوري من هذا المنظار، ونتيجةً لذلك، باتت الدول الغربية تعير أقل أهمية للعملية السياسية السورية. واعتبرت الولايات المتحدة أن «داعش» يشكل خطرًا على مصالحها في العراق، وبالأخص على حكومة إقليم كردستان. فدفع ذلك واشنطن إلى تشكيل تحالف دولي بقيادتها لمكافحة «الدولة الإسلامية في العراق والشام» – على حد تعبير التحالف - في آب/أغسطس ٢٠١٤. وأصبح التركيز على مكافحة الإرهاب أقوى بعد فيما زاد «الدولة الإسلامية» تجنيده للمقاتلين الأجانب وهدد بنشر الإرهاب خارج سوريا والعراق. ودفعت الهجمات التي تم شنّها باسم «داعش» على الشاطئ التونسي في سوسة وفي باريس في العام ٢٠١٥ بدول الغرب إلى اعتبار «داعش» التهديد الأبرز للأمن القومي. وردًا على هجوم سوسة حيث تم قتل ٣٠ بريطانيًا، أذن البرلمان البريطاني في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بشن غارات جوية على «داعش» في سوريا في إطار تحالف مكافحة «الدولة الإسلامية في العراق والشام».

وفي الوقت عينه، نظر المجتمع الدولي إلى الحكومة العراقية في بغداد وحكومة إقليم كردستان كشريكين في مكافحة الإرهاب. وأدى هذا الموقف إلى جانب مصالح الولايات المتحدة وعدم وجود شريك جاهز في سوريا بالتحالف في بادئ الأمر إلى اعتماد نهج «العراق أولًا» لمكافحة «داعش». وفي حين أنّ ذلك أدى في بادئ الأمر إلى تحرير المدن العراقية من قبضة «داعش» بدءًا بالفلوجة والرمادي وانتقالًا إلى الموصل، إلاّ أنّه عنى تجاهل التحالف لسوريا إلى حد كبير.

وعندما وجّه الغرب اهتمامه في وقت لاحق إلى سوريا، تركز الجدال على «داعش» بدلًا من على مصير النظام أو المرحلة الانتقالية السياسية. فقام نهج «داعش أولًا» إزاء سوريا وإعراب التحالف الدولي عن استعداده لاستهداف الجماعة بالتوضيح للمعارضة السورية أنّ الغرب بات مستعدًا للتدخل مباشرةً لمكافحة «داعش» ولكن، ليس لحماية المدنيين في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة إزاء هجمات البراميل المتفجرة التي كان يشنها النظام. وعزز ذلك حسًا عميقًا لدى الكثيرين في المعارضة السورية بأنّهم تعرضوا للخيانة حيث عبّر نهج «داعش أولًا» عن أن إيجاد حل عسكري لإحدى المشاكل الناجمة عن الصراع أهم من التوصل إلى تسوية سلمية تتصدى لدوافع هذا الصراع ومحفزاته.[٦١]

وما أكد على ذلك قيام تحالف مكافحة «الدولة الإسلامية في العراق والشام» بحد حراكه بالعمليات العسكرية، وذلك على شكل غارات جوية في المقام الأول، بدلًا من محاولة صياغة استراتيجية شاملة تأخذ في الحسبان البعدين السياسي والاجتماعي للأزمة وتتصدى لشكاوى السوريين، حيث كان يمكن لهذه الاستراتيجية أن توفّر للسوريين طريقةً للخروج من الصراع من دون الإبقاء على سلطة النظام ولا تمكين الجماعات المتطرفة من الاستفادة من التوترات الطائفية لحشد التأييد. وفي غياب استراتيجية أوسع نطاقًا، أدى إضعاف «داعش» عسكريًا إلى انضمام مقاتليه إلى جماعات جهادية أخرى في سوريا بكل بساطة.[٦٢] وفي هذا الوقت، دفع سقوط الضحايا المدنيين الناجم عن غارات التحالف الجوية ببعض السكان المحليين المناهضين للنظام إلى الالتفاف حول «داعش» - بعدما بدأوا يرون أنّ تكتيكات التحالف باتت تفيد حكومة الأسد بشكل غير مباشر.[٦٣]

[٥٩] مقابلات للينا الخطيب مع مقاتلين محليين في جنوب سوريا، أيار/مايو ٢٠١٥.

[٦٠] لخطيب، ل. (٢٠١٥)، «استراتيجية الدولة الإسلامية: باقية وتتمدد» The Islamic State's Strategy: Lasting and Expanding، حزيران/يونيو ٢٠١٥، واشنطن العاصمة: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي Carnegie Endowment for International Peace.

[٦١] مقابلات للينا الخطيب مع أعضاء سياسيين في المعارضة السورية في الجالية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

[٦٢] مقابلات للينا الخطيب مع مقاتلين محليين، شباط/فبراير ٢٠١٥.

[٦٣] مقابلات للينا الخطيب مع مؤيدين لتنظيم «الدولة الإسلامية»، شباط/فبراير ٢٠١٥.

وقد ساهمت عدم كفاية المساعدات الإنسانية من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى المناطق التي لا يسيطر عليها النظام في بروز «داعش» أكثر. وخلُصَ تحقيق قامت به «حملة سوريا» The Syria Campaign وهي مجموعة مناصرة وحشد تأييد، إلى أنّ ٨٨ بالمئة من مساعدات الأمم المتحدة في العام ٢٠١٥ وُزعت في مناطق تحت سيطرة النظام وحده وأنّ النظام إما تجاهل أو رفض ٩٠ بالمئة من طلبات الأمم المتحدة لتوصيل المساعدات إلى المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة.[٦٤] ووُجهت كميات كبيرة من المساعدات إلى مناطق تتحكم بها ميلشيات النظام مثل الشبيحة وقوات الدفاع الوطني، وذلك غالبًا من خلال شركات خاصة ومنظمات منشأة من قبل عاملين للنظام مثل ابن خال الأسد، رامي مخلوف، بفضل ترتيبات دبّرتها إيران.[٦٥] وفي هذا الوقت، راح الاستياء يتنامى في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون الذين يواجهون الحصار. فالتحق بعض السكان بـ«داعش» كحل بديل لكلا النظام وأمراء حرب «الجيش السوري الحر».

كما وفضّلت الولايات المتحدة إقامة شراكات مع تلك الجهات المحلية - وأهمها «حزب الاتحاد الديمقراطي» - مبديةً استعدادًا لمنح محاربة «داعش» أولويةً على محاربة النظام. وبعد المعركة الرامية إلى تحرير بلدة كوباني في شمال سوريا من «داعش»، والتي شنّها مقاتلون تابعون لـ«حزب الاتحاد الديمقراطي» بدعم من غارات التحالف الجوية، وجّهت الولايات المتحدة وحلفاؤها في الغرب المساعدات الإنسانية إلى المناطق الكردية. غير أنّ النظام منع مساعدات الأمم المتحدة من الوصول إلى عدد من المناطق الأخرى التي تسيطر عليها المعارضة والتي بقيت مهملةً إلى حد كبير. فأثار ذلك توترات ما بين الأكراد والعرب كما ساعد دعم التحالف القوات الكردية ضد تنظيم «الدولة الإسلامية» الأكراد على توسيع مناطق سيطرتهم في سوريا، بما في ذلك في منطقتين ذات أغلبية عرب وليس أكراد. وأدى السلوك التمييزي الذي اعتمده بعض مقاتلي «وحدات حماية الشعب» تجاه السكان العرب إلى اشتباكات ما بين الأكراد والعرب في تلك المنطقتين.[٦٦]

وتزامن دعم الولايات المتحدة لـ«حزب الاتحاد الديمقراطي» مع انخفاض فعالية دعمها شيئًا فشيئًا للجيش السوري الحر: فبدءًا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، راح عدد من فصائل «الجيش السوري الحر» التي كانت قد لقيت تدريبًا من الولايات المتحدة يشهد انخفاضًا في تمويله، ما أدى إلى تفكك بعض الجماعات التابعة لـ«الجيش السوري الحر» مثل الجبهة الجنوبية، حيث راحت تتنافس فصائل مختلفة على الموارد.[٦٧] وظهرت التناقضات في سياسة الولايات المتحدة بشكل أوضح بعدما اشتبكت الوحدات الممولة من وكالة الاستخبارات المركزية على أرض المعركة مع قوى تنتمي إلى قوات سوريا الديمقراطية، والتي تلقّى بعض عناصرها تمويلًا من البنتاغون (إنما ليس العناصر عينها التي تورطت في هذه المناوشات بالتحديد).[٦٨]

وأصيبت تركيا بالجزع إزاء الدعم الذي وفرته الولايات المتحدة لـ«وحدات حماية الشعب» لمحاربة «داعش»، حيث ساعد هذا الدعم الجماعة الكردية على إحراز مكاسب كبيرة على أرض الواقع. وأدت هذه المقالق، إلى جانب ضغط الولايات المتحدة وأوروبا للتحكم بالحدود التركية لوقف تدفق المقاتلين الأجانب، إلى دفع تركيا إلى الانضمام على مضض إلى التحالف الرامي إلى مكافحة «الدولة الإسلامية في العراق والشام» في محاولة لخفض نفوذ «وحدات حماية الشعب». كما أدى ضغط المملكة العربية السعودية بتركيا أيضًا إلى التعاون مع مقاتليها المحليين بالوكالة في إنشاء «جيش الفتح» وهو هيئة عسكرية شاملة تضم «جبهة النصرة» و«أحرار الشام»، أي الجماعتين الجهاديتين الأكبر، ضد «داعش» والنظام في شمال سوريا. وكان المقصد من إنشاء هذه الهيئة العسكرية محاولة استمالة الجماعات المسلحة التي يتكوّن منها «جيش الفتح» ودفعها إلى تبنّي النزعة البراغماتية، الأمر الذي من شأنه أن يسمح للسعودية وحلفائها بالاستفادة من قدرات التنظيم الجديد العسكرية ضد النظام لخدمة مصالحها الاستراتيجية الخاصة.[٦٩] وفي آذار/مارس ٢٠١٥، استولى تحالف ثوار «جيش الفتح» على مدينة إدلب، عاصمة محافظة إدلب.

لم تقم قوة ميلشيات الثوار المتطرفين المتنامية وبالأخص «جبهة النصرة»، في إدلب بإثارة قلق نظام الأسد فحسب، بل روسيا أيضًا التي بدأت بعد ستة أشهر تشن حملةً عسكريةً في سوريا بحجة مكافحة «داعش» وغيرها من الجماعات الجهادية.

وفيما بدأ داعش يخسر الأراضي نتيجة هجمات التحالف الدولي، عوض عن ذلك بتصعيد هجماته في أوروبا والعالم بأسره. وهذا ما دفع حكومات الغرب إلى الاهتمام أكثر بعد بمعالجة القضايا الأمنية والاهتمام بنسبة أقل بالمفاوضات في جنيف وفيينا أو مصير نظام الأسد. وما بيّنته عمليات «داعش» حول العالم بشكل واضح كان أن سياسة الاحتواء التي اعتمدها أوباما باءت بالفشل. ففي حين تراجع «داعش» في سوريا والعراق، استمرت عملياته حول العالم فيما راح نفوذ «جبهة النصرة» المتزايد داخل سوريا يمثل تهديدًا جديدًا للمصالح الغربية. وتسبب بروز مثل هذه الجماعات كما واستمرار تواجد «داعش» على الرغم من إضعافه باستمرار حديث الغرب عن سوريا في اتخاذ طابع عسكري. وبالتركيز على هزيمة الجماعات المتطرفة على أرض المعركة، تجاهل الغرب التطورات المستمرة للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية والسياسية والعسكرية التي راحت تدفع الناس إلى دعم مختلف الجماعات المسلحة أو الانضمام إليها، على الرغم من أنّ هذه العوامل هي نفسها التي كانت ولا تزال تحتاج إلى أن يتم التصدي إليها في إطار استراتيجية شاملة لإنهاء الصراع في سوريا.

---

[٦٤] إنسور، ج. Ensor, J. (٢٠١٦)، «مهاجمة الامم المتحدة بسبب منحها التحكم بالمساعدات لنظام الأسد في سوريا» UN attacked for giving control of aid 'to Assad regime' in Syria، تيليغراف Telegraph، ١٥ حزيران/يونيو ٢٠١٦، http://www.telegraph.co.uk/news/2016/06/14/un-attacked-for-giving-control-of-aid-to-assad-regime-in-syria/ (آخر دخول في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٧).

[٦٥] هوبكنز، ن. Hpokins, N. وبيلز، إي. Beals, E. (٢٠١٦)، «الأمم المتحدة تدفع عشرات الملايين لنظام الأسد بموجب برنامج المساعدات لسوريا» UN pays tens of millions to Assad regime under Syria aid programme، غارديان Guardian، ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٦، https://www.theguardian.com/world/2016/aug/29/un-pays-tens-of-millions-to-assad-regime-syria-aid-programme-contracts (آخر دخول في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧).

[٦٦] للاطلاع على نقاش حول الاعتداءات المزعومة لـ«حزب الاتحاد الديمقراطي» في تل أبيض في ٢٠١٥، راجع خلف، ر. (٢٠١٦)، «حكم منطقة كردستان السورية: طبقات الشرعية في سوريا» Governing Rojava: Layers of Legitimacy in Syria، ورقة بحث، لندن: المعهد الملكي للشؤون الدولية Royal Institute of International Affairs، ص. ١٥، https://www.chathamhouse.org/publication/governing-rojava-layers-legitimacy-syria (آخر دخول في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٧).

[٦٧] مقابلات للينا خطيب مع الجبهة الجنوبية، أيار/مايو ٢٠١٥.

[٦٨] راجع هيلر، س. Heller, S. (٢٠١٦)، «هل يتقاتل فعلًا الثوار السوريون المدعومون من وكالة الاستخبارات المركزية مع الثوار السوريين المدعومين من البنتاغون؟» CIA-backed Syrian Rebels Really Fighting Pentagon-backed Syrian War on the Rocks Rebels?، ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٦، http://warontherocks.com/2016/03/are-cia-backed-syrian-rebels-really-fighting-pentagon-backed-syrian-rebels (آخر دخول في ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٧).
تشابكت وحدات قوات سوريا الديمقراطية مع الثوار العرب والتركمان المدعومين من وكالة الاستخبارات المركزية في محافظة حلب. لم تتلقَ وحدات قوات سوريا الديمقراطية هذه دعمًا مباشرًا من البنتاغون، إلاّ أنّ عناصر أخرى تنتمي إلى تنظيم قوات سوريا الديمقراطية لا تزال تتلقى دعمًا كثيفًا من وزارة الدفاع الأمريكية.

[٦٩] مقابلة للينا الخطيب مع مسؤول سعودي، آذار/مارس ٢٠١٥.

المنعطف الخامس

التدخل الروسي: تغيير موازين القوى

لم تكن نوايا الرئيس الروسي فلاديمير بوتين واضحةً منذ بداية التدخل الروسي في سوريا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، إلاّ أنّ آثاره كان لا لبس فيها: فقد بدّل نشر القوات الروسية موازين القوى إلى حد كبير على أرض المعركة، فزاد الأسد جرأةً وخفض احتمالات التوصل إلى تسوية سياسية. والأهم أنّه أدى إلى بروز روسيا كالجهة الأجنبية ذات النفوذ الأكبر في الصراع، حيث استفادت موسكو من تناقص اهتمام الغرب ومشاركته في سوريا.

ومع أنّ تدخل روسيا العسكري المباشر فاجأ صانعي القرار الغربين، إلاّ أنّ حجم التدخل وليس فعل التدخل نفسه هو ما أمسك بهم على حين غرة. حيث كان التدخل بمثابة عملية عسكرية كبيرة تضمنت تمركز طائرات الهجوم سو ٣٤ وسو ٢٥ وسو ٢٤ في اللاذقية ونشر مروحيات الهجوم والنقل وكتيبة مشاة بحرية من لواء المشاة البحرية ٨١٠.[٧٠]

فولّد ميل الرئيس بوتين إلى التحركات السياسية العدائية والجريئة التي لا يمكن التنبؤ بها، بما في ذلك ضم شبه جزيرة القرم في شباط/فبراير ٢٠١٤، تساؤلات لدى صانعي السياسات الغربيين بشأن ما ينوي تحقيقه في سوريا. وأقرّ مسؤول غربي رفيع الشأن في اجتماع مغلق معه في تشاتام هاوس بعد أيام على انتشار الجند بأنّه ما من شيء يمكن لحكومته فعله سوى الانتظار لرؤية ما سيحصل. وبالمثل، تسبب الإعلان المفاجئ لبوتين في آذار/مارس ٢٠١٦ بأنّ قواته المسلحة الروسية ستبدأ الانسحاب فيما زعم أنه يدفع باتجاه محادثات السلام، بحيرة الكثير من واضعي السياسات. غير أنّه لم يتحقق لا الانسحاب الكامل ولا حتى أي خفض يُذكر لتواجد روسيا المسلح في سوريا. بل على العكس من ذلك، سرعان ما زادت روسيا حجم انتشارها المسلح في البلاد ووسعت مشاركتها العسكرية المباشرة في محاربة المعارضة السورية.

وبدا أن قرار بوتين بالتدخل في أواخر العام ٢٠١٥ قائم على ثلاثة عوامل: كانت قوات النظام السوري ترزح تحت ضغط متزايد وتخسر أراضيها، وبدت سياسة الولايات المتحدة تجاه سوريا والمنطقة ككل ضعيفة، وكانت روسيا تتوق إلى التحايل على عزلتها الدولية المتزايدة بعدما ضمت إليها شبه جزيرة القرم كما تبعًا لسياستها تجاه أوكرانيا.

> ولّد ميل الرئيس بوتين إلى التحركات السياسية العدائية والجريئة التي لا يمكن التنبؤ بها، بما في ذلك ضم شبه جزيرة القرم في شباط/فبراير ٢٠١٤، تساؤلات لدى صانعي السياسات الغربيين بشأن ما ينوي تحقيقه في سوريا.

كانت روسيا قد ارتأت أن نظام الأسد غير قادر على كسب الصراع وأنّه يحتاج إلى دعم مادي مباشر لضمان صموده. فبعد هزيمته في إدلب، بدا في أضعف مستوياته في صيف ٢٠١٥، فيما حققت كلا قوات المعارضة و«داعش» مكاسب إقليمية كبيرة. وفي تموز/يوليو ٢٠١٥، ألقى الأسد خطابًا غير معهود أقر فيه بأنّ نقص العديد جعل التنازل عن بعض الأراضي أمرًا لازمًا، قائلًا: «هناك نقص في الموارد البشرية، كل شيء متوفر [للجيش]، ولكن، هناك نقص في القدرات البشرية».[٧١] وكانت تلك أول إشارة فعلية إلى أنّ النظام يرضخ تحت ضغوط كبيرة وقد يسقط، فجاءت العملية الروسية لتضع حدًا لتقدم الثوار وأزالت أي احتمال لإلحاق هزيمة عسكرية بالنظام.

وكان الانتشار الروسي يرمي إلى ضمان أمان النظام ومساعدته على توحيد واستعادة الأراضي. ولا شك في أنّ هذا التدخل بدّل موازين القوى ما بين النظام وقوات المعارضة؛ والأهم أنّه منح روسيا أيضًا ميزةَ التفوق على الولايات المتحدة في التأثير على الأحداث على أرض الواقع.

ونظرًا إلى أنّ الولايات المتحدة كانت قد «غضت الطرف» عن استخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية وفشلت في فرض ما سمّته هي نفسها «الخط الأحمر»، ارتأى بوتين أنه لن يكون للولايات المتحدة أي استجابة عسكرية أو سياسية مباشرة إزاء تدخل بلاده؛ وأنه بضربة واحدة، لن يقوم التدخل بتأمين مصالح روسيا الإقليمية الرئيسية فحسب - من موانئ وقواعد جوية - بل سيمنع أيضًا بشكل لا رجوع عنه تركيا و/أو الولايات المتحدة من إنشاء مناطق حظر طيران أو مناطق آمنة. والاهم من ذلك أنّ من شأن هذا التدخل أن يضمن فشل أي جهود رامية إلى تحقيق تغيير النظام الذي يسعى إليه الغرب - وهو هدف أساسي في استراتيجية بوتين السياسية.

أما الولايات المتحدة، فأخطأت من جهة أخرى في احتساب أن ضعف النظام السوري سيدفع بروسيا إلى تخفيف دعمها للأسد في محاولة لكسب دعم النظام الذي سيخلفه في نهاية المطاف. فكثّفت الولايات المتحدة جهودها لإقناع روسيا بالتخلي عن الأسد. وطوال بضعة أشهر قبل التدخل، اعتقد بعض المسؤولين البريطانيين والأمريكيين أنّ روسيا تقترب أكثر فأكثر من موقف الغرب بشأن مرحلة انتقالية سياسية وأنّه لن يكون من مكان للأسد في أي تسوية من هذا القبيل.

ولكن، هنا أيضًا أساءت الولايات المتحدة الحكم على نوايا روسيا. فلدى وقت التدخل، وعلى الرغم من تفاجؤ الإدارة بالأمر، إلاّ انّها توقعت أن تصبح روسيا متورطةً في الصراع وأن تعاني مثلما عانت في حالة أفغانستان. غير أنّ روسيا كانت قد احتسبت مخاطر التدخل وقارنتها بعناية بالمكافآت التي قد تكسبها ومن بينها الحد من الخيارات المتوفرة أمام الولايات المتحدة للرد بالقوة وفرصة إضعاف المعارضة «المعتدلة» وتغيير القصة العامة للصراع.

---

[٧٠] ماركوس، ج. Marcus, J. (٢٠١٥)، «سوريا: ماذا يمكن للجيش الروسي فعله؟» Syria: what can Russia's military do?، بي بي سي BBC، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، http://www.bbc.com/news/world-asia-34411477 (آخر دخول في ٧٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦).

[٧١] الجزيرة (٢٠١٥)، «الرئيس السوري الأسد يعترف بأنّ الجيش يواجه نقصًا في العديد» Syria's Assad admits army struggling for manpower، ٢٦ تموز/يوليو ٢٠١٥، http://www.aljazeera.com/news/2015/07/syria-assad-speech-150726091936884.html (آخر دخول في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧).

وبالفعل، وعلى الرغم من مزاعم موسكو بأنّها في طليعة الكفاح ضد الإرهاب، إلاّ أنّ القوات الروسية استهدفت بأغلبية ساحقة جماعات المعارضة الأكثر اعتدالًا.[٧٢] وتبعًا لتصاعد قوة «داعش»، مكّنت مساعي تصنيف الجماعات ما بين «معتدلة» و«متطرفة» روسيا من تصنيف تدخلها في سوريا على انّه معركة ضد الجماعات المتطرفة. كما وسعى تدخل روسيا إلى تبديل سرد الصراع ككل من قصة ثورة وانتفاضة إلى قصة مكافحة للإرهاب، إذ كان أمام الطائرات المقاتلة الروسية حرية استخدام المجال الجوي السوري لضرب الجماعات التي تعتبرها إرهابية. وفي حين استخدمت موسكو تعابير تحالف مكافحة «الدولة الإسلامية في العراق والشام»، إلاّ أنّه بدا واضحًا منذ وقت مبكر أنّ الضربات الجوية الروسية لا تستهدف وحدات «داعش» فحسب بل جماعات أخرى أيضًا - بما في ذلك «جبهة النصرة» و«أحرار الشام»، والأهم «الجيش السوري الحر».[٧٣] وعبر ادعاء روسيا أنّها تستهدف جماعات كانت الولايات المتحدة قد صنّفتها كتنظيمات «إرهابية»، منحت نفسها حرية تصرف كبيرة، في رسائلها العامة، بأن تضرب قوات المعارضة التي تفرض خطرًا على النظام السوري.

وبتعبير آخر، لم يقم التدخل بتغيير مصطلحات تعريف ما يصنف كجماعات معتدلة أو جماعات متطرفة فحسب، بل منح روسيا أيضًا ترخيصًا لمهاجمة قوات المعارضة التي تدعمها الولايات المتحدة وحلفاؤها. وكانت النتيجة أن عززت حملة روسيا الجوية بطريقة أو بأخرى سرد «جبهة النصرة» المناهض للغرب (نظرًا إلى أن الغرب كان قد فشل في حماية حلفائه على أرض المعركة)، فيما أضعفت في الوقت عينه الثوار المعتدلين المجهزين بعتاد وتدريب ضعيف ودفعتهم باتجاه الجماعات المتطرفة، في خطوة استغلتها روسيا بدورها لتؤكد سردها بأنّ كافة جماعات الثوار في سوريا متطرفة وبالتالي تشكل كلها أهدافًا لحملتها. وأدى اختلال التوازن في مستويات الدعم الأجنبي الذي تلقته الجماعات المدعومة من روسيا والغرب على التوالي بفقدان البعض منها المدعومة من الغرب الثقة بأسيادها واللجوء إلى الجماعات الأكثر تشددًا. فاكتسبت هذه الأخيرة دعمًا محليًا أكبر من أي وقتٍ مضى.

كما وأرسل نشر روسيا للجنود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ إشارة واضحة أيضًا للدول الإقليمية المجاورة لسوريا والمجتمع المدني بأنّ موسكو مستعدة للدفاع عن حلفائها. وأثبتت روسيا عن مستوى التزام لم يكن بإمكان القوى الأخرى مثل الولايات المتحدة أو الدول الأوروبية موازاته. وبالتالي، سمح ذلك للنظام السوري بأن يبقى متصلبًا في محادثات السلام الدولية في جنيف والتكلّم من جديد عن استعادة «كل بوصة» من سوريا.

وبيّن التدخل بوضوح أنّ أصدقاء الأسد أكثر التزامًا بإبقائه في السلطة من التزام أعدائه بالإطاحة به. ولكن، لم تخلُ علاقة بوتين والأسد من علامات الاختلال. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، استدعى بوتين الأسد إلى موسكو في ما بدا عرضًا علنيًا لنفوذ الرئيس الروسي على نظيره السوري. وربما يعكس ذلك حالة شد حبال ما بين روسيا وإيران حول مستقبل الدولة السورية. ففي حين تتوقع روسيا من الأسد أن يمتثل لأهدافها الأوسع نطاقًا المتمثلة في استتباب الأمن والاستقرار في سوريا من خلال جهاز الدولة، تبدي إيران ارتياحًا أكبر إزاء دمج نفسها والعمل من خلال مجموعة من الجهات غير التابعة للدولة التي يمكن وصفها بدول موازية.

وباختصار، لم يكتفِ تدخل روسيا بإعادة بعد الصراع العسكري لصالح النظام، بل خوّل موسكو أيضًا من أخذ زمام المبادرة في محادثات السلام في جنيف. ومنذ ذلك الحين أصبحت روسيا بمثابة الحكم الرئيسي في محادثات السلام الدولية وهمّشت منظمة الأمم المتحدة بكل كفاءة وجعلت الولايات المتحدة مجرد شريك صغير في هذه العملية. كما رفع التدخل الروسي سقف التحدي أيضًا أمام أي شكل من أشكال تدخل الغرب في المستقبل، حيث من شأن ذلك أن يجلب معه خطر القتال المباشر مع القوات الروسية. فباتت كلفة التدخل الآن أعلى بكثير بالنسبة إلى الغرب، وأمست مجموعة خياراته القليلة أصلًا أصغر بعد.

[٧٢] وجد تقرير صادر عن المجلس الاطلسي Atlantic Council بالاستناد إلى مراقبة وسائل الإعلام مفتوحة المصدر ووسائل التواصل الاجتماعي في نيسان/أبريل ٢٠١٦ أنّ «الضربات الجوية الروسية منذ ستة أشهر تقريبًا لم تتسبب لداعش سوى بأضرار هامشية» و «لم تحدث سوى أثرًا محدودًا في جبهة النصرة المرتبطة بتنظيم القاعدة». وخلص إلى أنّ: «العملية دمرت قدرات الحل البديل الوحيد لنظام الأسد غير الجهادي وذي المصداقية، بما في ذلك العناصر المدعومة بشكل مباشر من الغرب.» راجع تشوبرسكي، ب. وهيربست، ج.، وهيغنز، إي.، وهوف، ف.، ونيمو، ب. (٢٠١٦): الخداع وتشتيت الانتباه والتدمير: بوتين في الحرب في سوريا «Deceive Distract Destroy: Putin at War in Syria»، واشنطن العاصمة: المجلس الأطلسي Atlantic Council، http://publications.atlanticcouncil.org/distract-deceive-destroy/ (آخر دخول في ١ شباط/فبراير ٢٠١٧).

[٧٣] جونستون، آي. Jonston, I. (٢٠١٥)، «روسيا في سوريا: أكثر من ٩٠٪ من الضربات الجوية لا تستهدف داعش وفقًا للولايات المتحدة» Russia in Syria: Over ٩٠٪ of air strikes not targeting Isis, says US، ذي اندبندنت Independent، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/russia-in-syria-us-and-turkey-claim-russian-warplanes-hitting-moderate-syrian-rebel-groups-a6685496.html (آخر دخول في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٧).

المنعطف السادس

تهميش الغرب في حلب

كانت إعادة استيلاء النظام والقوات الموالية له على شرق حلب التي كان يسيطر عليها الثوار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بمثابة النصر الأهم للرئيس الأسد في الصراع حتى الآن. حيث كانت الانقسامات الداخلية قد أضعفت الثوار إلاّ أنّ هزيمتهم جاءت إلى حد كبير نتيجة العوامل الهيكلية التي سبق أن تحدّثنا عنها في هذا البحث.

وربما يشكل انتصار النظام في هذه المدينة نقطة حاسمة لدور الغرب في الصراع. إذ بدا أنّ الثقة بين الولايات المتحدة وروسيا قد تبخرت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ عندما خُرق وقف إطلاق النار الذي كان قد تم بوساطة الولايات المتحدة وروسيا بعد ما بدا غارة جوية روسية على قافلة مساعدات تابعة للأمم المتحدة.[٧٤] وقبل بضعة أيام كانت غارة جوية أمريكية في مدينة دير الزور قد أسفرت عن مقتل ٦٢ جنديًا في الجيش الروسي، وادعت الولايات المتحدة وقتئذٍ أنّها اعتقدت أنّ جنود النظام أولئك هم مقاتلون تابعون لتنظيم «الدولة الإسلامية». وما تلا ذلك من عجز الولايات المتحدة وحلفائها عن التوصل إلى وقف إطلاق نار مع روسيا فيما ضيّقت القوات الموالية للنظام قبضتها على مناطق حلب التي يسيطر عليها الثوار أدى إلى تبادل اتهامات بارزة في مجلس الأمن الدولي، فكان الأمر أشبه بمسرحية سياسية إنما لم ينجم عنها أي أثر فعلي يُذكر. وفيما تشاجر الدبلوماسيون، مضى الهجوم ضد المدينة قدمًا.

وجاءت استعادة النظام لحلب لتلخص مسارات أوسع نطاقًا في الصراع. حيث بيّنت كيف تمت إعاقة جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تقديم المساعدات الإنسانية من خلال الأمم المتحدة فيما اعتمد النظام تكتيكات التجويع والحصار. كما وسلّطت الضوء على عدم جهوزية الغرب لاتخاذ أي خطوات تُذكر للتصدي لهذه التكتيكات. واستبعدت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة خيار عمليات الإنزال الجوي للمعونة، حيث أعرب وزراء بريطانيون عن مخاوفهم من أن يتم قصف الطائرات البريطانية وإسقاطها.[٧٥] وعلى النقيض من ذلك، كانت الأمم المتحدة قد أنزلت المساعدات إلى مناطق يسيطر عليها النظام داخل مدينة دير الزور التي تحاصرها «داعش».[٧٦]

وعقب فشل المفاوضات الأمريكية الروسية، لم تتحقق التهديدات المشفرة[٧٧] بأن تتوقف الولايات المتحدة عن معارضة خطط دول الخليج الرامية إلى تزويد الثوار بأسلحة أكثر تطورًا مثل منظومات الدفاع الجوي المحمولة. وفي المقابل، زاد أنصار النظام الخارجيون دعمهم له إلى حد كبير.[٧٨]

وفي حين عززت أحداث حلب دور روسيا بصفتها الجهة الخارجية الأبرز في الصراع السوري، أسفرت أيضًا عن استبدال تركيا للولايات المتحدة بروسيا في دور المحاور الرئيسي. إذ أعادت تركيا ترتيب أولوياتها في العام ٢٠١٦ للتركيز على محاربة محاولات الاكراد لإحلال الحكم الذاتي، مسكّنةً بالتالي طموحاتها بإطاحة الرئيس الأسد. وعقب إسقاط طائرة روسية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وجدت تركيا نفسها تحت ضغط اقتصادي وسياسي وأمني من روسيا. وفي الوقت عينه، لم تكن نداءات تركيا إلى الولايات المتحدة لوقف تمويل «وحدات حماية الشعب» قد لقيت سوى آذان صماء، الامر الذي أدى بأنقرة إلى السعي لاستعادة علاقتها بروسيا من أجل الحفاظ على الاستقرار في الأراضي التركية ومنح الأولوية لجهودها الرامية إلى الحؤول دون تحقيق «وحدات حماية الشعب» المكاسب. وبالتالي، كانت تركيا هي التي تفاوضت بشأن صفقة إخلاء في شرق مدينة حلب، كما وكانت هي التي وقعت اتفاق وفق إطلاق نار على الصعيد الوطني في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر بعدما تمت إعادة الاستيلاء على المدينة بالكامل.

بعد ذلك، أعلنت تركيا وروسيا أنّهما ستستضيفان محادثات مباشرة بين الثوار والنظام جنبًا إلى جنب مع إيران في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ في أستانا، كازاخستان. وللمرة الأولى، لم تُمنح الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون والأمم المتحدة أدوارًا رسميةً - على الرغم من حضور ممثلين عن معظم تلك الأطراف بصفة مراقبين. كذلك قامت المحادثات التي دارت ظاهريًا حول إنفاذ إطلاق النار الذي أُقرّ في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر والذي انُتهِك مرارًا وتكرارًا، باستبعاد المعارضة السياسية السورية، مُشرِكَةً عوضًا عن ذلك ممثلين من جماعات مسلّحة. وقاد الوفد كبير المفاوضين السابق لدى لجنة المفاوضات العليا، محمد علوش، التابع لـ«جيش الإسلام»، لكنّ المحادثات لم تجرِ تحت إشراف لجنة المفاوضات العليا، وانتهت بإصدار روسيا وتركيا وإيران بيان حول آليةٍ لإنفاذ وقف النار.

وكانت معركة حلب قد وضعت حدًا فعليًا للجدل حول تصعيدٍ مضاد من الغرب ردًا على تكثيف روسيا وإيران دعمهما للنظام. وبرز انقسام ما بين المحللين بشكل واسع بشأن الطريقة الفضلى لوضع حد للصراع ما بين الثوار والنظام. إذ يجادل البعض قائلًا إنّه ينبغي بالغرب أن يصعّد الصراع لكي يرغم النظام وحلفاءه على التفاوض مع المعارضة.[٧٩] ولكن، وبعد ستّة أعوام من الأعمال العدائية، من الواضح أنّه من شأن هذا التصعيد أن يفاقم الأمور، نظرًا إلى عدم رغبة قوى الغرب في تخصيص الموارد اللازمة لكي تثبت فعالية هذه السياسة. فمنذ العام ٢٠١٢، لم يسفر دعم الغرب للمعارضة المسلحة عن تقديم النظام ومؤيديه الخارجيين أي تنازلات. ومن المرجح لتصعيد الغرب المضاد في الواقع أن يؤدي إلى تصعيد من الطرف المقابل، ونظرًا إلى التزام حلفاء الأسد الأكبر، فمن المحتم ألا تسفر هذه الدوامة سوى عن المزيد من المعاناة.

---

[٧٤] واترز، ن. Waters, N. والخطيب، ح. (٢٠١٦)، «تحليل الهجوم على قافلة مساعدات الهلال الأحمر السورية» Analysis of Syrian Red Crescent Aid Convoy Attack، بيلينج كات Bellingcat، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، https://www.bellingcat.com/news/mena/2016/09/21/aleppo-un-aid-analysis/ (آخر دخول في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧).

[٧٥] بي بي سي BBC (٢٠١٦)، « ستعرّض عمليات الإسقاط الجوي في حلب الطائرات البريطانية للخطر» Aleppo airdrops 'would endanger UK planes، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، http://www.bbc.co.uk/news/uk-politics-38134858 (آخر دخول في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٧).

[٧٦] مرصد الشرق الأوسط Middle East Monitor (٢٠١٧)، «الأمم المتحدة تستأنف عمليات الإسقاط الجوي في دير الزور في سوريا»، ١ شباط/فبراير ٢٠١٧، https://www.middleeastmonitor.com/20170201-un-resumes-aid-drops-in-syrias-deir-ez-zor/ (آخر دخول في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٧).

[٧٧] لاندي، ج. Landay, J. ومحمد، أ. (٢٠١٦)، «الخليج قد يسلّح الثوار الآن بعدما فشلت هدنة سوريا: مسؤولون أمريكيون» Gulf may arm rebels now Syria truce is dead: U.S. officials، رويترز Reuters، 26 أيلول/سبتمبر 2016، http://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-usa-idUSKCN11W2NN (آخر دخول في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٧).

[٧٨] راجع هيلر، س. Heller, S. (٢٠١٧)، «دروس حلب المريرة»، مؤسسة القرن The Century Foundation، ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، https://tcf.org/content/report/aleppos-bitter-lessons/ (آخر دخول في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧).

[٧٩] خلصت مجموعة عمل استراتيجية الشرق الأوسط لدى المجلس الأطلسي، على سبيل المثال، والتي ترأسها وزيرة الخارجية الامريكية السابقة مادلين أولبرايت ومستشار الأمن القومي الأمريكي السابق ستيفن هادلي، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، إلى أنّه «يجب تعزيز قوات المعارضة لحماية المدنيين من النظام الفتّاك وملاحقة داعش والقاعدة بدعم خارجي معزز». وقالت مجموعة العمل إنّه يجدر بالولايات المتحدة أن تقضي على قدرة النظام على القصف من الجو وتضع حدًا لحصار التجويع وتنشئ مناطق آمنة وتقدّم الدعم المعزز لقوات المعارضة. أولبرايت، م. ك. وهادلي، س. ج. (٢٠١٦)، «مجموعة عمل استراتيجية الشرق الأوسط» التقرير النهائي للرؤساء المشتركين»، واشنطن العاصمة: المجلس الاطلسي Atlantic Council، http://mest.atlanticcouncil.org/final-report/.

الخاتمة

في عشية ذكرى مرور ستة أعوام على بدء الصراع السوري، تواجه الولايات المتحدة وحلفاؤها في الغرب معضلةً من صنع أيديهم نوعًا ما.

فبعدما تنازلت عن تولي زمام المبادرة لصالح جهات أخرى وجلست تتفرج فيما استعاد النظام السيطرة على حلب، هل يجب أن تقبل الآن أن يتم تهميشها في سوريا وتترك حل الصراع لروسيا وإيران - بشروط من شبه المؤكّد أن تخدم مصالح هذين البلدين؟ أم يجب أن تسعى لإعادة صياغة سياسة عامة وتحاول استكشاف الخيارات المتوفرة لصياغة استراتيجية سلام أكثر فعالية؟ تؤيد ورقة البحث هذه الخيار الثاني، ألا وهو إعادة صياغة الغرب لسياسة معدّلة تتضمن أهدافًا استراتيجيةً واضحةً، تكون قادرةً على تحقيق أقصى استفادة من النفوذ المحدود الذي ما زال يتحلى به.

وعلى الغرب أن يستخلص الدروس من سياساته التي فشلت حتى اليوم. فقد بيّنت القوى الغربية عن عدم قدرتها على تحديد أهدافها الاستراتيجية في سوريا. وفي الولايات المتحدة، ساهمت الانقسامات ما بين البيت الأبيض ووكالة الاستخبارات المركزية والبنتاغون بشأن المسار الصحيح في الخروج بسلسلة من أنصاف الحلول التي باءت بالفشل. وبينما اقتصرت مشاركة الجهات الاوروبية على المساعدات الإنسانية ودعم المجتمع المدني والحكم المحلي، أضعف تصعيد الأعمال العدائية جهودها. كما وعبّرت فرنسا بشكل صاخبٍ عن دعمها للثوار السوريين لكنّها غير قادرة على إحداث أي تغيير. وبالمثل، استمرت المملكة المتحدة بالضغط من أجل تحقيق نتائج ليست قادرةً على تحقيقها مثل نزع الأسد من الحكم، فيما غاب الاتحاد الأوروبي عمومًا عن المعادلة إلى حد كبير على الرغم من نفوذه الاقتصادي.

وعلى الحكومات والمؤسسات الغربية أن تكون أكثر حزمًا وحيلةً في انتزاع التنازلات من النظام، عبر انتهاز الفرص مثلًا لاستخدام الحوافز الاقتصادية لإنفاذ الامتثال لشروط أي تسوية. فحتى اليوم، تمكن النظام من انتزاع التنازلات من أطراف أخرى من دون أن يقدّم أي شيء في المقابل. وعندما خرق الالتزامات التي كان قد قام بها بنفسه، لم يواجه أي عقوبات تُذكر. والآن، لدى إدارة الرئيس دونالد ترامب الجديدة المحرّرة مما خلّفته إدارة أوباما فرصة أن توضّح أن التزامات الولايات المتحدة ستُثبَت بالأفعال. فالنفوذ الأكبر الذي تتمتع به الولايات المتحدة - شأنها شأن الاتحاد الاوروبي – يتخذ طابعًا اقتصاديًا ويتمثل بالعقوبات والتجارة وإعادة الإعمار. وهو لأمر هام في تحديد مستقبل سوريا في مرحلة ما بعد الصراع. وفي حين استثمرت كل من روسيا وإيران الكثير في سوريا، من غير المرجّح أن تملك أيّ منهما الموارد الكافية لتمويل جهود إعادة إعمار واسعة النطاق أو أن تهتم بفعل ذلك أصلًا. وإذا شارك الغرب بتقديم خطط كبيرة لإعادة الإعمار، سيزيد ذلك من فرص ضمانه الامتثال بالالتزامات الأمنية أو السياسية أو الإنسانية، لكنّ ذلك لن يحصل إلاّ إذا قدّم الغرب استراتيجيةً واضحةً تستند إلى المعالم الرئيسية الواردة في هذا البحث.

والأهم من ذلك كله أنّه على الغرب تجاوز التدخل العسكري فحسب في سياق مكافحة التطرف في سوريا. وهنا يبقى مسار السياسة والسياسات العامة الأمريكية مقلقًا. فمن المواضيع التي تحدثت عنها إدارة ترامب مرارًا وتكرارًا في أسابيعها الأولى كان التركيز على محاربة الجماعات المتطرفة، إلاّ أنّه يبدو أنّ ذلك لا يتجلى سوى بمعنى عسكري ضيّق. وفي حال انعكس ذلك في السياسات الفعلية، فسيجعل تحقيق التقدّم أمرًا صعبًا. إنّما تدعو الحاجة بدلًا من ذلك إلى انتهاج مقاربة أكثر توسعًا ومتعددة الأبعاد. فعلى السياسات أولًا أن تشتمل على فهم للعوامل المحرّكة التي تؤثر في الجهات الخارجية ودورها في الازمة السورية. إذ لم تتراجع قدرة الغرب على التأثير في حلفائه الإقليميين مثل دول الخليج فحسب، بل إنّ هؤلاء الحلفاء ليسوا منسجمين في مقاربتهم لسوريا أصلًا. وفي الوقت عينه، ما من توافق تام في مصالح المؤيدين الدوليين للنظام السوري - أي روسيا وإيران.

ثانيًا، على صانعي السياسات أن يأخذوا في الحسبان العراقيل طويلة الأمد التي تقف في وجه إحلال الحكم المستقر والفعال في سوريا والتي تشكل نتيجةً مباشرةً لبروز أفرقاء جدد على أرض المعركة. ولا يقتصر هؤلاء الأفرقاء على جماعات الثوار فحسب، بل الميليشيات الموالية للنظام أيضًا. ويعني انتشار المصالح الجديدة المتناحرة أن حتى «الانتصار» العسكري للنظام - إلى درجة أن يتمكّن أي طرف من التوصل إلى نتيجة حاسمة - لن يُترجم في استعادة الوضع السابق. ويُذكر أنّ الجماعات المتطرفة استغلّت افتقار الغرب إلى استراتيجية شاملة طويلة الأمد حيث راحت تستفيد من المستجدات الحاصلة على أرض الواقع لتعزز تواجدها وتوسّع نطاق نفوذها في سوريا. وذلك يؤكد على أهمية خروج الغرب باستراتيجية لمكافحة الإرهاب تربط السياسات على المستوى الوطني بالأولويات والشواغل المحلية من أجل تأمين دعم السكان المحليين.

ومع ذلك، لا مفر من واقع أنّ أي مستقبل ما بعد التسوية سيكون مشحونًا بالتوترات وأنّ العنف سيستمر. فمن المرجح أن تستمر الجماعات المسلحة بالتواجد والعمل في سوريا بغض النظر عن أي تسوية سياسية قد يتم التوصل إليها. وسبق أن بدأت أشكال وأدوار هذه الجماعات تتكيف مع السياقات المحلية والخارجية المتبدلة. لذا ينبغي على صانعي السياسات الغربيين أن يأخذوا في الحسبان مستقبل الجماعات المسلحة في سوريا وما تقوم به من استغلال لتصاعد التوترات العرقية والطائفية. وسيتعين عليهم التصدي بشكل خاص لوضع الأكراد ووجود عناصر أجانب داخل البلاد. كما وتسلّط التحديات المتغيرة على أرض الواقع الضوء على أهمية الخروج بسياسات تقرّ بمشكلة اللاجئين والنازحين داخليًا باعتبارها مشكلة طويلة الأمد لا يمكن فصلها عن الحديث عن مستقبل سوريا السياسي وإعادة الإعمار بعد التوصل إلى تسوية.

وبعد ست سنوات على بدء الصراع في سوريا، ما من إجابات واضحة. والمقاربات قصيرة الأمد التي لا تعير أهميةً لفروق الصراع الدقيقة تفرض مخاطر أكثر مما تجلب معها فرصًا. لذا، على السياسات الفعالة أن تستند إلى قراءة دقيقة لمستجدات ساحة المعركة المتغيرة باستمرار.

نبذة عن المؤلفين

لينا الخطيب رئيسة برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تشاتام هاوس. كانت تتولى سابقًا منصب مديرة مركز كارنيغي للشرق الأوسط في بيروت، كما ترأست وشاركت في تأسيس برنامج الإصلاح والديمقراطية في العالم العربي التابع لمركز الديمقراطية والتنمية وحكم القانون في جامعة ستانفورد. وتركّز في بحوثها على علاقات الشرق الأوسط الدولية، والجماعات الإسلامية والأمن، والمراحل الانتقالية السياسية، والسياسة الخارجية، وتولي اهتمامًا خاصًا للصراع السوري. كما أنها باحثة شريكة في كلية الدراسات الشرقية والأفريقية SOAS التابعة لجامعة لندن، وكانت باحثة شريكة رئيسية في مبادرة الإصلاح العربي، ومحاضرة في كلية رويال هولواي، Royal Holloway جامعة لندن. وقد نشرت سبعة كتب، ولها مؤلّفات كثيرة حول الدبلوماسية العامة والتواصل السياسي والمشاركة في الحياة السياسية في الشرق الأوسط، وهي أيضًا محللة اللشؤون السياسية والأمنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عبر الوسائل الإعلامية.

تيم إيتون زميل باحث في برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تشاتام هاوس. منذ العام ٢٠١٤، تولى إدارة مبادرة سياسة سوريا وجيرانها التابعة لتشاتام هاوس. وقبل أن يشغل هذا المنصب، كان مدير مشاريع رئيسي لشؤون الشرق الأوسط في بي بي سي ميديا أكشن BBC Media Action، وهي مؤسسة خيرية تنموية دولية تابعة لهيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي. وقد عمل في مختلف أنحاء الشرق الأوسط على مشاريع في العراق ومصر وتونس وليبيا. وتلقى منحة دراسية من معهد الدراسات العربية والإسلامية ضمن اختصاصه للحصول على شهادة ماجستير في سياسة الشرق الأوسط من جامعة إكستر. كما يحمل تيم إجازة في التاريخ من جامعة نوتنغهام ودبلوم باللغة العربية من كلية الدراسات الشرقية والأفريقية SOAS.

حايد حايد كاتب صحفي وباحث سوري وزميل مساعد في برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تشاتام هاوس منذ ٢٠١٦. يصبّ تركيزه على السياسات الأمنية وحل النزاعات والحركات الكردية والإسلامية. كان في ما مضى مديرًا لبرنامج حول سوريا والعراق في مكتب مؤسسة هاينريش بول Heinrich Böll Stiftung للشرق الأوسط في بيروت. وعمل أيضًا كمساعد رئيسي في حماية الخدمات المجتمعية في مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR في دمشق. يحمل إجازة في علم الاجتماع وماجستير في التنمية الاجتماعية، وقد نال لتوّه شهادة ماجستير في حل النزاعات من كلية كينجز لندن King's College London.

ابراهيم حميدي صحفي مقيم في لندن. كان منذ العام ٢٠١٢ يتولى منصب محرر رئيسي في صحيفة الحياة العربية بعدما ترأس مكتب الصحيفة في دمشق سابقًا منذ ١٩٩٣. وقد اكتسبت تغطيته اليومية للأحداث الدائرة في سوريا شهرة عالمية بحيث أصبح مصدرًا رائدًا للمعلومات باللغة العربية حول الصراع وتحليلاته. وتتم ترجمة الكثير من مقالاته إلى الإنجليزية وتُنشر عبر عدد كبير من وسائل الإعلام. كما أنه زميل باحث ومؤسس مشارك في مركز الدراسات السورية في جامعة سانت أندروز ومؤسس شريك لبرنامج إعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية Arab Reporters for Investigative Journalism.

بسمة قضماني هي المديرة التنفيذية لمبادرة الإصلاح العربي، وأستاذة شريكة في العلاقات الدولية في جامعة باريس. شغلت منصب مستشارة رئيسية في مجلس البحث الوطني الفرنسي وكانت باحثةً رئيسية في مركز الأبحاث الدولية في معهد الدراسات السياسية بباريس CERI-Sciences Po ومستشارة للأكاديمية الدبلوماسية الدولية Académie Diplomatique Internationale وزميلة زائرة رئيسية في الكوليج دو فرانس Collège de France. بين العامين ١٩٩٨ و٢٠٠٥، شغلت منصب رئيسة برنامج الحوكمة والتعاون الدولي في مؤسسة فورد للشرق الأوسط. وكانت من ١٩٨١ حتى ١٩٩٨ قد أسست وتولت إدارة برنامج الشرق الأوسط في المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية في باريس. وأخذت إجازة من العمل بين العامين ٢٠١١ و٢٠١٢ لتولي مهمة مديرة العلاقات الخارجية والمتحدثة الرسمية باسم المجلس الوطني السوري. تجدر الملاحظة أنها أحد مؤسسي وأمينة صندوق مبادرة من أجل سوريا جديدة Initiative for a New Syria التي تعنى بإغاثة السوريين وتعليمهم وتنمية مجتمعهم. تحمل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية من معهد الدراسات السياسية بباريس. كما ألفت ونقحت كتبًا وتقارير ومقالات حول الصراعات والإصلاحات السياسية والأمنية والسلطات الدينية في الشرق الأوسط وهي عضو في المجالس الاستشارية لعدد من المؤسسات الدولية والعربية. وقد قُلدت وسام جوقة الشرف الفرنسي برتبة فارس Chevalière de la Légion d'Honneur.

كريستوفر فيليبس زميل مساعد في برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تشاتام هاوس ومحاضر رئيسي حول علاقات الشرق الأوسط الدولية في كلية الملكة ماري في جامعة لندن. عاش لعدة سنوات في سوريا ويجري رحلات استطلاعية عدة إلى الولايات المتحدة والأردن وتركيا ولبنان والخليج. كما ويقدّم بشكل منتظم الاستشارات إلى وكالات حكومية ومنظمات غير حكومية بريطانية وأجنبية وظهر في برنامج نيوزنايت على بي بي سي BBC Newsnight وبرنامج توداي على راديو بي بي سي BBC Radio 4's Today Programme وبي بي سي نيوز BBC News وقناة الجزيرة وقناة سكاي نيوز Sky News وبلومبيرغ نيوز Bloomberg والقناة الرابعة Channel 4 News. كما نشر مقالات أكاديمية في عدة مجلات منها إنترناشونال أفيرز International Affairs وثيرد وورلد كوارترلي Third World Quarterly ونايشونز أند ناشوناليزم Nations and Nationalism ومديترانيان بوليتيكس Mediterranean Politics إلى جانب مقالات رأي في صحيفة غارديان Guardian ونيوزويك Newsweek وسي أن أن CNN وهافنغتن بوست Huffington Post وبروسبكت Prospect وغيرها. وقام بنشر كتابين: الهوية العربية اليومية: الاستنساخ اليومي للعالم العربي Everyday Arab Identity: The Daily Reproduction of the Arab World (روتليدج ٢٠١٢ Routledge)؛ والمعركة على سوريا: التنافس الدولي في الشرق الأوسط الجديد The Battle for Syria: International Rivalry in the New Middle East (مطبعة جامعة ييل ٢٠١٦ Yale University Press).

نيل كويليام زميل باحث في برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تشاتام هاوس ومدير مشروع مبادرة سياسة سوريا وجيرانها التي أطلقها المعهد. قبل ذلك، كان رئيس برنامج رئيس مؤقت لبرنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعدما كان قد انضم للمرة الأولى إلى تشاتام هاوس كزميل أبحاث رئيسي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ قبل أن يصبح زميلًا مستشارًا رئيسيًا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وتولى سابقًا منصب مدير استشارات الطاقة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في وزارة الخارجية البريطانية FCO؛ وكان

مدير التحليلات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في شركة كونترول ريسكس Control Risks؛ ومسؤولًا رئيسيًا لشؤون البرامج في جامعة الأمم المتحدة United Nations University، عمّان. وقد عاش نيل في المملكة العربية السعودية والأردن والإمارات العربية المتحدة، وقام برحلات مكثفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث عمل على مشاريع متنوعة للتنمية والتعليم والأبحاث. وقد نشر عددًا من الكتب والمقالات حول العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي في سوريا والأردن والعراق ودول مجلس التعاون الخليجي.

لينا سنجاب مراسلة لدى بي بي سي في بيروت. تولت مؤخرًا منصب المحررة الإقليمية لشؤون الشرق الأوسط في بي بي سي وورلد سيرفيس BBC World Service. وقد قامت بتغطية شاملة للانتفاضة السورية منذ بدايتها في العام ٢٠١١، وتواصل مواكبة التطورات في سوريا والمنطقة. وفي العامين ٢٠١٣ و٢٠١٦، قامت بتغطية محادثات السلام في جنيف بصفتها مراسلة بي بي سي للشؤون العالمية. وقبل ذلك، كانت منذ العام ٢٠٠٧ مراسلة بي بي سي من دمشق. وقبل انضمامها إلى بي بي سي، نشرت مؤلفات في الكثير من الوسائل الإعلامية بما فيها نيوزويك Newsweek ونيويورك تايمز New York Times. وهي تحمل شهاد في اللغة الإنجليزية من جامعة دمشق وشهادة في القانون من جامعة بيروت العربية، كما وتحمل ماجستير في الشؤون السياسية الدولية من كلية الدراسات الشرقية والأفريقية SOAS. في أيار/مايو ٢٠١٣، فازت بجائزة الإعلام الدولي للتميز International Media Cutting Edge Award إزاء تغطيتها أحداث سوريا. وتقوم حاليًا بإعداد وتقديم برنامج المقهى السوري Syrian Cafe على إذاعة بي بي سي العربية BBC Arabic Radio.

الشكر والتقدير

يود المؤلفون توجيه الشكر إلى المراجعين على تعليقاتهم واقتراحاتهم التي قدموها ردًا على المسودات المختلفة لهذه الورقة. كما يوجهون الشكر إلى جايك ستاتام لتنقيحه التقرير وإلى نيكول الخواجا لإيجاز أحاديث المؤلفين المطوّلة وإلقاء الكثير من الوضوح اللازم عليها.

مبادرة سياسة سوريا وجيرانها

تشكل ورقة البحث هذه جزءًا من مبادرة سياسة سوريا وجيرانها التابعة لمعهد تشاتام هاوس برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتهدف المبادرة إلى دعم الاستجابة بسياسة شمولية ومنسقة للنزاع في سوريا وتداعياته الاقليمية طويلة الأمد، مع التركيز بشكل خاص على جيران سوريا المباشرين.

لمعرفة المزيد حول المبادرة وأبحاثها، يُرجى زيارة: https://syria.chathamhouse.org.

جرى تمويل مبادرة سوريا وجيرانها عن طريق تبرعات سخية من مؤسسة كارنيغي في نيويورك Carnegie Corporation of New York والمركز النرويجي لحل الصراعات Norwegian Centre for Conflict Resolution والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون Swiss Agency for Development and Cooperation.

تفكير مستقل منذ عام ١٩٢٠

إن تشاتام هاوس، المعروف بالمعهد الملكي للشؤون الدولية، هو معهد سياسات مستقل يتخذ لندن مقرًا له .يسعى المعهد إلى المساهمة في بناء عالم آمن ومزدهر وعادل بشكل مستدام.

جميع الحقوق محفوظة .لا يجوز نسخ أو نقل أي جزء من هذا المنشور بأي شكل من الأشكال أو بأي وسيلة إلكترونية أو آلية، بما فيها التصوير أو التسجيل أو أي نظام لحفظ المعلومات أو استخراجها، من دون الحصول على الموافقة الخطية المسبقة لصاحب حقوق الطبع والنشر .ويرجى توجيه كافة الأسئلة إلى الناشرين.

لا يعبر تشاتام هاوس عن آرائه، إذ أن المؤلف مسؤول عن الآراء الواردة في هذا الإصدار.

صورة الغلاف: مباني مدمرة في حي الجديدة في مدينة حلب القديمة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

جميع الحقوق محفوظة لجورج أورفليان/وكالة فرانس برس/ Getty Images

ISBN ٩٧٨ ١ ٧٨٤١٣ ٢١٨ ٧

طُبع هذا المنشور على ورق قد خضع لإعادة التدوير.

المعهد الملكي للشؤون الدولية
تشاتام هاوس
١٠ سينت جيمس سكوير، لندن SW1Y 4LE
هاتف: ٥٧٠٠ ٧٩٥٩ ٢٠ (٠) ٤٤ + فاكس: ٥٧١٠ ٧٩٥٧ ٢٠ (٠) ٤٤ +
www.chathamhouse.org contact@chathamhouse.org
مؤسسة خيرية مسجلة برقم: ٢٠٨٢٢٣